



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة المخاطر

أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

إعداد

الطالبة/ أميرة محمد الوهيبي

إشراف

الدكتور/ فايز علي جراد

الدكتور/ الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي

1446هـ/2025م

حقوق الطباعة

حقوق الطباعة تمتلكها جامعة ميدأوشن، حيث إن جميع المواد والمحتويات الواردة في هذا البحث هي ملك للجامعة، ولا يجوز استخدامها أو إعادة نشرها أو توزيعها بدون إذن مسبق من جامعة ميدأوشن.

الباحثة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية، وذلك من خلال معرفة سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، والكشف عن أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وكذلك معرفة أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، بالإضافة إلى الكشف عن أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، ومعرفة مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من مجتمع البحث وهم جميع موظفي مجموعة من البنوك التجارية السعودية، وقد تم الحصول على (33) استبانة صالحة للتحليل، وقد تم تحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (SPSS).

توصلت الدراسة إلى أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وأن أكثر أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية تتمثل في التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، كما أن من أهم أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، هو الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث، والخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها، في حين أن أكثر أساليب التغلب على تلك المخاطر هو إعادة هيكلة الديون، ومعرفة أسباب التعثر المالي للعميل، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وكذلك توصلت الدراسة إلى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، وكذلك بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر المالي، وأيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

وقدت الدراسة عدة توصيات لتفعيل تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية بما يساهم في الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، سياسات إدارة المخاطر، البنوك التجارية، التعثر المالي.

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكرام،

على ما قدّموه من دعم وتوجيه علمي سديد طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

لقد كانت لملاحظاتهم البناءة، وتوجيهاتهم القيمة، ومتابعتهم المستمرة،

أثر بالغ في إثراء هذا العمل وتحقيق أهدافه.

جزيل الشكر والتقدير لما بذلوه من جهد، وما منحوني من وقت وخبرة،

سائلة الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم، وأن يبارك لهم في علمهم وعملهم

الباحثة

الإهداء

إلى من كانوا النور الذي أنار دربي، والسند الذي شدّ من أزمي،
إلى والديّ العزيزين، من غرسا في قلبي حب العلم، وكان دعاؤهما زادي في الطريق.
وإلى زوجي الغالي، شريك الرحلة، ومصدر الدعم والصبر والطمأنينة.
وإلى إخوتي وأخواتي، من كانوا دائماً العون والسند، والوجه المشرق في أيامي.
وإلى فلذات كبدي، أبنائي الأحباء، أنتم دافع هذا الإنجاز، وأنتم الحلم الذي كبر معي.

لكم جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد، فأنتم مصدر الفخر والإلهام،

وبكم يكتمل المعنى الحقيقي للنجاح

الباحثة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	حقوق الطباعة
ب	المستخلص
ج	الشكر والتقدير
د	الإهداء
هـ	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
ط	فهرس الملاحق
الفصل الأول: المدخل العام للدراسة	
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	تساؤلات الدراسة
6	فروض الدراسة
7	حدود الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
12	الإطار النظري
12	إدارة المخاطر الائتمانية
12	مفهوم الخطر
12	مفهوم إدارة المخاطر
13	إدارة المخاطر واستمرارية العمل
13	خطوات عملية إدارة المخاطر
14	أنواع إدارة المخاطر
14	أهداف إدارة المخاطر
15	مفهوم المخاطر الائتمانية
16	أنواع مخاطر الائتمان
17	عوامل مخاطر الائتمان

18	صور المخاطر الائتمانية
19	إدارة المخاطر الائتمانية
19	مناهج إدارة المخاطر الائتمانية
20	التعثر المالي
20	أسباب التعثر المالي
21	وسائل تخفيض مخاطر الائتمان
23	الدراسات السابقة
23	أولاً: الدراسات المحلية
26	ثانياً: الدراسات العربية
29	ثالثاً: الدراسات الأجنبية
الفصل الثالث: منهج الدراسة وإجراءاتها	
34	تمهيد
34	نوع الدراسة
35	منهج الدراسة
35	مجتمع الدراسة
35	عينة الدراسة
36	خصائص عينة الدراسة
36	متغيرات الدراسة
39	أداة الدراسة
41	صدق الاتساق الداخلي للاستبانة
41	ثبات الأداة
44	الأساليب الإحصائية
الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة	
47	تمهيد
47	أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة
47	إجابة السؤال الأول
50	إجابة السؤال الثاني
53	إجابة السؤال الثالث
56	إجابة السؤال الرابع
59	إجابة السؤال الخامس

62	ثانياً: التحقق من صحة فروض الدراسة
62	التحقق من صحة الفرض الأول
64	التحقق من صحة الفرض الثاني
65	ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة
الفصل الخامس: خلاصة نتائج وتوصيات الدراسة	
74	أولاً: خلاصة نتائج الدراسة
74	النتائج المتعلقة بخصائص أفراد الدراسة
74	النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة
78	ثانياً: توصيات الدراسة
قائمة المراجع	
80	المراجع العربية
83	المراجع الأجنبية
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر	1-3
37	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	2-3
37	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي	3-3
38	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية	4-3
39	تصحيح أداة الدراسة	5-3
40	توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة	6-3
41	معاملات ارتباط بنود المحور الأول بالمحور	7-3
41	معاملات ارتباط بنود المحور الثاني بالمحور	8-3
42	معاملات ارتباط بنود المحور الثالث بالمحور	9-3
43	معاملات ارتباط بنود المحور الرابع بالمحور	10-3
43	معاملات ارتباط بنود المحور الخامس بالمحور	11-3
44	معاملات ثبات ألفا كرونباخ	12-3
47	استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	1-4
50	استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	2-4
53	استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	3-4
56	استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	4-4
59	استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	5-4
62	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لمعرفة أثر التنبؤ بالمخطر الائتمانية على التعثر المالي	6-4
64	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لمعرفة أثر متابعة ومعالجة المخطر الائتمانية على التعثر المالي	7-4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
36	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر	1-3
37	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	2-3
38	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي	3-3
39	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية	4-3

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
85	استبانة الدراسة	1
91	خطاب تسهيل مهمة الباحثة	2
92	نتائج برنامج التحليل الإحصائي spss	3

مصطلحات البحث

هذه أبرز المصطلحات المتعلقة بهذا البحث

الخطر: هو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع

الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. (العناني؛ الرفاعي، 2002، ص21)

إدارة المخاطر: تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من

أجل النقل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل.

وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير استراتيجيات لإدارتها. وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقل

المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية، وقبول بعض أو كل تبعاتها. (الظاهر، 2007،

ص58)

المخاطر الائتمانية: "المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدة قدرة الزبون أو عدم

رغبته على السداد الكلي أو الجزئي للائتمان وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها وفي الوقت المحدد مما

ينتج عن ذلك خسارة مالية للمصرف" (الصائع، 2018، ص87)

إدارة المخاطر الائتمانية: عرفت إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى

التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة

وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. (العروسي؛ رابح، 2020، ص300)

التعثر المالي: يقصد بالتعثر المالي: تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها

العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية إلى

أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً. (فاروق؛ يحيى، 2019، ص362)

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

المقدمة:

يحتل القطاع المصرفي دوراً أساسياً واستراتيجياً في تطور الاقتصاد الوطني، ويعد النظام المصرفي أحد أهم الدعائم الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المركز الرئيس والأساسي لتجمع المدخرات من الأشخاص والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وآجالها، كما أن عمل البنوك التجارية المتصف بالازدواج الوظيفي يعد قائم على جمع المدخرات وتقديمها في شكل ائتمان، حيث يعد منح الائتمان الوظيفة الأساسية والداعمة الرئيسية لتكوين طبيعة العمل المصرفي. (باشي؛ غالي، 2017، ص60).

ولقد شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك التجارية تطوراً كبيراً عبر السنين، إذ وصلت الأعمال المصرفية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد حيث يعتبر هذا القطاع من أرقى النشاطات، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية. حيث تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية، إذ تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. (بوزيان، 2015، ص45)

وتتصف العملية الائتمانية بكونها عملية مصحوبة دائماً بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها بدرجة كاملة من الدقة خاصة في ظل ارتفاع المنافسة والتطور التكنولوجي الأمر الذي جعل عملية تسيير هذه

المخاطر يولى لها الاهتمام، ووجب على البنوك استحداث أساليب لتدنيته إلى أقل مستوياتها. (عثمان، 2008، ص70)

وتعتبر إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية. (الشويطر، 2019، ص63)

مشكلة الدراسة:

من المتعارف عليه أن العملية الائتمانية مصحوبة دائماً بمخاطر الائتمان واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتها المختلفة، وبذلك فإن مخاطر التعثر المالي وعدم التسديد تظل قائمة، حيث تعتبر القروض المتعثرة أحد السلبيات التي تسعى البنوك إلى تفاديها وتعمل على انتهاج سياسات وتوفير الإجراءات والاستراتيجيات التي تضمن لها التقليل منها باعتبارها أحد مسببات الخسائر لدى البنوك، من هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من التعثر المالي، حيث كان لسوء تسيير المخاطر الدور الكبير في تعثر كبرى البنوك العالمية وإفلاسها.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن القطاع المصرفي بشكل عام يواجه العديد من المخاطر التي تؤثر عليه، والتي كانت سبباً في حدوث العديد من الأزمات المالية، ولعل أهم تلك المخاطر المرتبطة بالائتمان أو سوء إدارة مخاطر الائتمان، وتشير الدراسات المتخصصة في أسباب حدوث التعثر المالي

إلى أن أحد أهم أسبابه يعزى لعدم تطبيق الممارسات السليمة فيما يتعلق بمعايير ومبادئ الإقراض الجيد، لذا ولتفادي تلك المشكلات فإن على البنك تقدير حجم وطبيعة المخاطر المرتبطة بالائتمان الممنوح للآخرين ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها، وذلك ما يسمى بإدارة مخاطر الائتمان.

ولقد جاءت مشكلة البحث نتيجة لتزايد الأزمات المصرفية والتي من أبرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة وضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى، وفي هذا الإطار جاءت لجنة بازل بوضع أسس ومحاوير الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، وقد ركزت اللجنة على مخاطر الائتمان، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف، ولذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساساً على مدى نجاحها في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية.

وعلى ضوء ما سبق، نحاول بلورة معالم مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر تطبيق سياسة إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية؟

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية نظرية وعملية كالآتي:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

- تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكونها تتناول موضوعاً يعد ذو أهمية في البنوك التجارية نظراً لارتباطه بالأداء المالي والوظيفة المالية.
- من الأهمية بمكان إجراء دراس تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار انتمائي سليم.

- حادثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

- إثراء الأدب النظري والفكر المحاسبي فيما يتعلق بأثر إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على التعثر المالي في البنوك التجارية السعودية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

- تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن فيما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك.

- تتبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل، يساعد البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في: التعرف على أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

(1) التعرف على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

(2) الكشف عن أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

(3) التعرف على أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية

4) الكشف عن أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية

5) معرفة مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي

تساؤلات الدراسة

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في:

ما أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك

التجارية.

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1) ما هي سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

2) ما أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟

3) ما هي أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

4) ما هي أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

5) ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي؟

فروض الدراسة:

للإجابة على مشكلة البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في

البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية في:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي في البنوك التجارية

بالمملكة العربية السعودية.

وتتدرج ضمنه الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

حدود الدراسة:

لبلوغ الأهداف المتوخاة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، سنذكرها كالتالي:

- **الحدود الموضوعية :** تمثلت الحدود الموضوعية في التعرف على أثر تطبيق سياسات إدارة

المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

- **الحدود المكانية:** يتناول هذا البحث عينة محدودة مكونة من بنوك تجارية في المملكة العربية

السعودية.

- **الحدود الزمانية:** اعتمدت الباحثة في هذا البحث على دراسة استبانة استطلاعية حول آراء

المهنيين في البنوك حول الموضوع وقد جاءت مدة الدراسة والتحليل لهذا الاستبيان في العام الجامعي

1446هـ/2025م.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل، تم تقديم عرض عام للبحث حيث تم استعراض فكرة عامة عن الموضوع المختار وأسباب اختياره. كما تم تحديد مشكلة البحث وطرح التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم توضيح أهمية البحث والأهداف التي يهدف إلى تحقيقها، إلى جانب الفرضيات التي يحاول البحث إثباتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

يتضمن الإطار النظري المحورين التاليين:

المحور الأول: إدارة المخاطر الائتمانية:

مفهوم الخطر

مفهوم إدارة المخاطر

خطوات عملية إدارة المخاطر

أنواع إدارة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

مفهوم المخاطر الائتمانية

أنواع مخاطر الائتمان

عوامل مخاطر الائتمان

صور المخاطر الائتمانية

إدارة المخاطر الائتمانية

مناهج إدارة المخاطر الائتمانية

المحور الثاني: التعثر المالي في البنوك التجارية:

التعثر المالي

أسباب التعثر المالي

وسائل تخفيض مخاطر الائتمان-

الإطار النظري:

إدارة المخاطر الائتمانية:

تُعتبر سياسة إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية من المهام الأولية والرئيسية للبنوك المختلفة، التي تضع لها العديد من الاحتياطات أو الإجراءات لمواجهة تلك المخاطر، من أجل تحقيق أكبر قدر من المميزات لكل نشاط والمحافظة علىه بالقدر المستطاع.

مفهوم الخطر:

- الخطر هو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. (العناني؛ الرفاعي، 2002، ص21)

- وتعرف المخاطر على أنها الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.

مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل. وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير استراتيجيات لإدارتها. وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية، وقبول بعض أو كل تبعاتها. (الظاهر، 2007، ص58)

إدارة المخاطر واستمرارية العمل:

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية. لذلك على كل المؤسسات أن تتقبل مستوى معين من الخسائر (مخاطر متبقية). بينما تستخدم إدارة المخاطر لتقادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط للاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر. وتكمن أهميتها في أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلا إن كان هناك وقت كاف لحدوثها.

إدارة المخاطر هي ذلك الفرع من علوم الاقتصاد الذي يتعلق بالآتي:

(1) تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقوم إدارة المنشأة، والعمليات التي تقوم بها يوما بيوم.

(2) العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة، ومدير إدارة المخاطر.

(3) تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.

(4) حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها. (أبو بكر؛ السيفو، 2010، ص29)

خطوات عملية إدارة المخاطر:

أولاً: التحضير: الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي التخطيط للعملية، ورسم خريطة نطاق العمل.

ثانياً: تحديد المخاطر: أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية. والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.

ثالثاً: التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها.

رابعاً: التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية. (الظاهر، 2007، ص111)

أنواع إدارة المخاطر:

1. **إدارة المخاطر التقليدية:** إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية).
2. **إدارة المخاطر المالية:** هي أحد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية وبيئتها الرئيسة البنوك.
3. **إدارة المخاطر المثالية:** تركز إدارة المخاطر المثالية على إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

أهداف إدارة المخاطر:

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

1. **التجنب :** وتعني إيقاف النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك القيام بإيقاف منتج، أو نشاط ذو مخاطر فعلية كبيرة، مثال لو كان هناك أحد البنوك وله فرع يتم السطو عليه يومياً فيتم العمل على إغلاق الفرع، ويتم اللجوء إلى هذه التقنية عندما تكون الخسائر المتأتبة من المنتج أعلى من العائد.

2. **النقل:** حيث يتم في هذه الحالة العمل على نقل أثر المخاطرة إلى جهة أو طرف آخر ومثال عليها التأمين أو نقل المهمة لطرف ثالث يقوم بتنفيذ المهمة، ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة في حال كان الأثر في حال وقوع الحادث مرتفع جداً ولكن الاحتمالية منخفضة كثيراً مثال اللجوء إلى التأمين ضد أخطار الحريق ويكون ذلك في حال أن احتمالية حدوث حريق قليلة جداً .

3. **التقليص:** ويقصد في هذه الحالة العمل على إدارة الخطر بوضع إجراءات رقابية تضمن العمل على خفض كل من احتمالية الحدوث ونتيجة الخطر في حال وقوعه.

4. **القبول:** أي قبول المخاطرة كما هي من دون وضع أي إجراء وذلك يكون في حال وقوع المخاطرة فإن الأثر منخفض جداً واحتمالية الحدوث منخفضة.

مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وللمخاطر الائتمانية عدة

تعريف منها:

"المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدة قدرة الزبون أو عدم رغبته على السداد الكلي أو الجزئي للائتمان وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها وفي الوقت المحدد مما ينتج عن ذلك خسارة مالية للمصرف" (الصائع، 2018، ص87)

وعرفت المخاطر الائتمانية بأنها هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها، وهي تعبر عن الخسائر الناجمة أو المحتملة عن

عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته تجاه البنك في المواعيد المتفق عليها، وتعد من أهم المخاطر التي قد تواجهها البنوك. (الجعارات، 2017، ص175)

وعرف هزبرة (2016) مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتحملها البنك، بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود نية لسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد.

وعرفها وطار (2016) بأنها "التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة".

وعرفت أيضاً بأنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء". (المملوك، 2014، ص78)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر الناجمة عن إخفاق العميل في الالتزام بتسديد القروض المترتبة عليه تجاه البنك وفق الشروط المتفق عليها.

أنواع مخاطر الائتمان:

تختلف المخاطر الائتمانية باختلاف الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالبنك، وباختلاف أنواع العمليات التي يمارسها، وتعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الائتمانية، وتسبب خسائر بشكل عام، وهي مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير مباشر على إيرادات ورأس مال البنك، ويتأثر بها المركز المالي للبنك. (مسموح، 2014، ص90)

ويمكن تصنيف أنواع ومصادر مخاطر الائتمان بشكل عام على النحو التالي:

1) مخاطر على مستوى العميل: أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها

التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

مثل: مخاطر الأداء التشغيلي، التدفق النقدي، المركز المالي، الرفع المالي، الرفع التشغيلي، نوع

الصناعة، ضعف الحوكمة.

(2) مخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي: هي تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي

يعمل فيها البنك مثل: مخاطر سياسية، القوانين والتشريعات، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، السياسات المالية والنقدية.

(3) مخاطر على مستوى البنك: مثل سياسة التركيز، تنويع المحفظة الائتمانية للقروض، قواعد

بازل. (مطر، 2016، ص 71-73)

عوامل مخاطر الائتمان:

تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية بالنسبة للبنك منها:

1- العوامل الخارجية: تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد

أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، وتغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

2- العوامل الداخلية: ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب

الكافي، وعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة وضعف إجراءات متابعة المخاطر والمراقبة عليها.

وبصفة عامة تنشأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف

أخرى التزامات تجاه البنك. (فاروق؛ يحيى، 2016، ص 515)

صور المخاطر الائتمانية:

للمخاطر الائتمانية صور مختلفة، وهي كما يلي: (زيد، 2013، ص27)

• **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملائمة المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

• **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والاجتماعية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

• **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. (العروسي، 2017، ص47)

• **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر بالأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال، كما ترتبط بالمخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية، مثل المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وصدور بعض التشريعات، تغير أسعار الفائدة، التضخم..... إلخ (بوعبدلي، 2015، ص108)

• **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعة التحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة. (زيد، 2013، ص27)

• **المخاطر الناشئة عن فعل الغير:** من أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات

غير حقيقية عنه توهي بسوء مركزه من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية

الممنوحة له (عزيرة، 2011، ص405)

إدارة المخاطر الائتمانية:

عرفت إدارة المخاطر الائتمانية بأنها عملية تحليل، قياس، تقييم، وضع وتطوير استراتيجيات

لإدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها والتقليل من آثارها، وذلك على أساس التكلفة

والعائد، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر

بشكل مستمر (صحراوي، 2016، ص227).

كما عرفت إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر

وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي

تواجه البنك. (العروسي؛ رابح، 2020، ص300)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية وضع وانتهاج

استراتيجيات وأساليب محكمة بغية التحكم في مخاطر الائتمان والتخفيف من حدتها.

مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية

والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع

الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية، وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من

خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

المنهج الأول: ويعرف بالمنهج التمييزي: ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن

شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية، ومدى مصداقيتهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول

وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

المنهج الثاني: ويعرف بالمنهج التجريبي: بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان. (حورية، 2014، ص166)

التعثر المالي:

تعددت التعاريف حول التعثر نذكر منها:

يقصد بالتعثر المالي: تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً. (فاروق؛ يحيى، 2019، ص362)

وعرفت أيضاً بأنها عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قبل البنك وإخفاقه في سداد مديوناته المستحقة عليه للبنك. (قناوي، 2007، ص120)

أسباب التعثر المالي:

ينتج التعثر المالي نتيجة عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أسباب ترجع إلى أداء البنك:

- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالבضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.
- عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة دورياً.

- سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك مما يؤدي إلى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلباً على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر. (بند مداني، 2021، ص74)

- قصور الدراسة الائتمانية التي يعتمد عليها البنك في منح التسهيلات.

- صرف التسهيلات للعمل دفعة واحدة وليس حسب شروط العقد.

- التساهل في استخدام الحساب الجاري للعميل.

- اتباع سياسة ائتمانية تستهدف تغليل الربح على المخاطرة. (عطية، 2005، ص12)

الأسباب المتعلقة بالعميل:

- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد للبنك.
- عدم أمانة العميل ونزاهته واعتماده على أصحاب النفوذ.
- نقص المعلومات والمهارات المصرفية للعميل.
- دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها ودون علم البنك.
- استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل.

- عدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال المنشأة وخاصة مع ازدياد نصيب الأموال المقترضة.
- قصور دراسة الجدوى المقدمة من العميل أو بعدها عن الواقعية. (عادل، 2018، ص271)

وسائل تخفيض مخاطر الائتمان-

إن استخدام بعض الطرق والإجراءات يساعد على تخفيض مخاطر الائتمان ولذلك يتوجب أن

يتوفر لدى البنك عدة إجراءات عليها القيام بها قبل منح العملاء أي قروض ومن هذه الإجراءات:

1) الاستعلام المصرفي:

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام المصرفي والتحري بكافة الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض .
- المصادر الداخلية من البنك .
- المصادر الخارجية للمعلومات .
- تحليل القوائم المالية .

2) الضمانات :

وهو تأمين يلجأ إليه البنك في حالة عجز المقرض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تخفف من خطر عدم الوفاء، وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للمصرف ضمانات يحتفظ بها لتغطية خطر إفسار الزبون عند استحقاق الدين. " (بلعوز، 2013، ص200)

وتنقسم الضمانات إلى نوعين:

- الضمانات الشخصية: وهي أن يتعهد شخص أو عدة أشخاص بكفالة الشخص المقرض وفي حال عدم سداد المقرض للقرض يتحمل الشخص أو الأشخاص الكافلين للمدين كافة المسؤولية. ومن أمثلتها: الكفالة، الضمان الاحتياطي، التأمين على القرض.

- الضمانات الحقيقية: تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من الأصول، وتقدم على سبيل

الرهن وليس تحويل الملكية، وهذا من أجل ضمان استرداد قيمة الدين. (الطاهر، 2010، ص168)

3) تنوع مخاطر الائتمان :

تعد فكرة تنوع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تؤخذ لإدارة مخاطر الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها

للعلاء.

- تحليل المحفظة وفق اجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة) .

- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات .

4) وضع حدود ائتمانية :

على البنك أن يضع لنفسه حدوداً قصوى لقروضه آخذاً في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض . كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنويع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة. (بلعزوز ، 2013، ص205)

الدراسات السابقة:

نظراً لأن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية من الموضوعات الحيوية، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وسنعرض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت ذلك الموضوع مرتبة ترتيباً تصاعدياً من الأحدث إلى الأقدم كالتالي:

أولاً: الدراسات المحلية:

1) دراسة (النويران، 2021) بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي"

دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية".

هدفت الدراسة إلى بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، بالإضافة

إلى إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في هذا المجال، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك

السعودية، أما عينة الدراسة فتكونت من (320) مستجيباً من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في

أربعة بنوك سعودية، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن البنوك التقليدية أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الإسلامية، في حين كانت البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية وأكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التجارية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغييرات المستمرة في البيئة المصرفية.

(2) دراسة (عبدالرحمن، 2018) بعنوان: "دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان

البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية، والتعرف على فاعلية الحوكمة ودور مجلس الإدارة والمراجع الخارجي بالإضافة إلى دور الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد السعودي في الحد من مخاطر الائتمان، وتوصلت الباحثة إلى توافق مؤسسة النقد السعودي بالإضافة إلى عقد مزيد من البرامج والدورات التدريبية لزيادة وعي موظفي البنوك بالحوكمة ودورها للحد من المخاطر، وأيضاً فاعلية دور أعضاء مجلس الإدارة وجعل لهم صفة رقابية مثل مراجعته للسياسات الائتمانية، وكذلك تقوية وتنشيط دور المراجع الداخلي مع الحفاظ على الدور القوي التي تلعبه مؤسسة النقد والتأكد من عدم منح البنوك التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز 25% من مجموع احتياطات البنك ورأس ماله المدفوع، الأمر الذي عزز من قدرة البنوك السعودية على مواجهة الأزمات المالية وعدم الوقوع في الإفلاس الذي طالب البنوك العالمية.

3) دراسة (الصيعري، 2017) بعنوان: " دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان:

دراسة ميدانية على البنوك السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في البنوك التجارية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعينة الدراسة المختارة؛ لكونه ملائمًا لطبيعة الدراسة. وقد أجرت الباحثة الدراسة على عينة عشوائية تضم: أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية السعودية، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والمراقبين في الجهات الإشرافية الرقابية المتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي بصفتها الجهة الرقابية المباشرة على البنوك، من خلال استبانة صُممت لهذا الغرض.

وقد أظهرت نتائج الدراسة حرص البنوك السعودية على تطبيق متطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وقيامهم بإصدار لائحة للحوكمة على غرارها. كما أظهرت إدراك آليات الحوكمة لدورها في الحد من المخاطر الائتمانية؛ ولكن بنسب متفاوتة؛ حيث كانت مؤسسة النقد السعودي أكثر الآليات إدراكًا لدورها، يليها المراجعون الداخليون، ثم أعضاء مجلس الإدارة، فيما كان المراجعون الخارجيون أقل هذه الآليات إدراكًا لدورهم في الحد من هذه المخاطر. وبناء على ما توصلت إليه الدراسة؛ تُوصي الباحثة بأهمية مواكبة كل ما يُستجد من معايير المراجعة الدولية، ومعايير بازل للرقابة البنكية، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية المتخصصة عن الحوكمة وأهميتها في بناء أطر قوية للحد من مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بما فيها المخاطر الائتمانية؛ بهدف تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، ومراقبي مؤسسة النقد في مراقبة المخاطر الائتمانية وتقويمها بالأساليب المهنية، والحد من تأثيرها السلبي في أعمال البنك وعملائه.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة (الشويطر، 2019) بعنوان: "أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي

للمصارف التجارية الأردنية."

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، من خلال استخدام مؤشرين هما العائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل القياسي بموجب الانحدار الخطي المتعدد Multiple

Liner Regression Analysis والمنهج

الوصفي التحليلي، من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً للفترة (2008-2017).

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: ارتفاع في حجم القروض وحجم الودائع خلال فترة الدراسة، وانخفاض في العائد على الأصول ROA وفي العائد على حقوق المساهمين ROE خلال نفس الفترة، كما توصلت الى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

على ضوء النتائج توصلت الدراسة الى توصيات أهمها: توجيه البنوك التجارية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع ذات التكلفة المتدنية على أساس منافسة سعرية وغير سعرية لتعزيز قدرتها على الإقراض وبالتالي تعظيم الربحية والأداء المالي للمصارف التجارية.

2. دراسة (الزعبي، 2019) بعنوان: " تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية

الأردنية."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ومقارنتها مع البنوك التجارية في الأردن للفترة (2006-2017) ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج

الوصفي التحليلي بدارسة بنكين إسلاميين هما (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، وبنكين تجاريين هما: (بنك القاهرة عمان، بنك

الأردن) ، حيث تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدارسة من التقارير السنوية الخاصة لفترة (2006-2017).

وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الائتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الائتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على حقوق الملكية في البنوك الربوية الأردنية .

وأوصت الدارسة بتخصيص الجهد الكافي والآلية المناسبة لمنح القروض لمختلف شرائح العملاء في البنوك عامة والبنوك التجارية خاصة، بحيث يتم تقييم الضمانات بشكل يغطي أصل القروض في حال تعثر العميل.

3. دراسة (بودور، 2019) بعنوان: " تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك."

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلباً، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

4. دراسة (أبو عليم، 2018) بعنوان: "أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم في البنوك

التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2015)".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المخاطر المالية المتمثلة بكل من (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة) على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، وأجريت الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية المكونة من ثلاثة عشر بنكا أردنيا خلال الفترة (2007-2015)، ولأجل تقدير أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم استخدمت الدراسة أسلوب (Panel data analysis)، بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر الائتمان) وعوائد الأسهم كمتغير تابع بناء على اختبار (Hausman).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي عدم وجود أثر معنوي لمخاطر السيولة على عوائد الأسهم وبالتالي قبول الفرضية الأولى، ووجود أثر معنوي سلبي لمخاطر الملاءة المالية للبنوك على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثانية، ووجود أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثالثة. ضرورة عمل البنوك على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي على الاستثمارات وعوائد الأسهم.

وأوصت الدراسة بضرورة خفض مخاطر الائتمان من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء (المدينين)، من خلال طلب المزيد من الضمانات لضمان خفض احتمالات تعثر التسديد، وبالتالي تآكل عوائد الأسهم في البنوك نتيجة لهذا الأمر، وضرورة عمل البنوك على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما

يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي على الاستثمارات وعوائد الأسهم، وضرورة تركيز البنوك التجارية على الاختيار الأمثل بين الربحية والسيولة من أجل تحقيق عوائد مقبولة في ظل مستوى مخاطر السيولة المرغوب به.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (patwary,&tasneem,2019) بعنوان:

" The Impact of Non-Performing Loans on the Profitability of Banks in Bangladesh:A Study From 1997-2017".

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف تأثير نسبة القروض المتعثرة وغير العاملة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول ROA لجميع البنوك في بنغلاديش بناء على بيانات السنوات العشرين الأخيرة، تم الاعتماد على المصادر الثانوية للبيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة سببية اتجاهية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع؛ العائد على الأصول ROA.

2- دراسة (Nyarko-Baas,2018) بعنوان:

"Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks-A Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على الربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، تم استخدام تحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية من أجل حساب عدم التجانس بين البنوك المختارة، وقد تم

جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للبنوك، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك.

3- دراسة (Samuel,2018) بعنوان:

"The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. إن الدافع وراء هذه الدراسة هو دراسة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام عينة قوية وستكون النتائج بمثابة أساس لتوفير تدابير السياسة لمختلف أصحاب المصلحة. حول كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك. وتظهر النتيجة أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند 5% وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلباً بالربحية عند مستوى 5%.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض) تعد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية وأيضاً تحتاج إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل بنوكها لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى ضائقة مالية.

4- دراسة (saed&zahe,2016) بعنوان:

"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Bank in U.K".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان وأجريت تحليلات إحصائية متعددة على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (2007-2015) وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه المصارف، وهذا يعني انه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الائتمان، وتستفيد من أسعار الفائدة والرسوم والعمولات وغيرها. وأظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباط إيجابي مع بعضها البعض، وتم تحقيق أرباح بعد الأزمة، وحققت البنوك أرباح بعد الأزمة المالية، واستطاعت البنوك اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على مر السنين.

5- دراسة (Ndoka & Islami, 2016) بعنوان:

" "The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في ألبانيا، تمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة بالنسبة لربحية البنوك ب: (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول) أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فتمثلت ب: (نسب القروض غير العاملة) (المتعثرة)، ونسبة كفاية رأس المال) وقد تم جمع

بيانات الدراسة من ستة عشر مصرفاً عاملاً في النظام المصرفي اللبناني في الفترة من 2005 إلى 2015 وقدمت هذه الدراسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك اللبناني وإيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة.

مدى اتفاق أو اختلاف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

تشابهت الدراسات بالمتغيرات التابعة، وتشابهت أيضاً بنفس عينة الدراسة التي شملت جميع البنوك التجارية، وتميزت بأن المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو مخاطر الائتمان بينما الدراسات السابقة استخدمت القروض والودائع بالإضافة إلى مخاطر الائتمان وتميزت الدراسة الحالية بمكان الدراسة ومجتمعها حيث طبقت الدراسة الحالية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وباختلاف الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

تمهيد:

إن التراكمية هي أحد أهم صفات المعرفة العلمية. لذا كان الاطلاع على ما سبق من بحوث والتعرف على ما توصلت اليه من نتائج وتوصيات التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بمشكلة أو بموضوع الدراسة، وجميعها تصب في بوتقة نجاح الباحث في بحثه، وهي أحد الاعمدة الرئيسة التي يتم بناء البحث عليها وهي نوعا ما تشكل خارطة الطريق للبحث لأنها تساعد في التعرف على الادوات الأكثر نجاعة والطرق الأكثر دقة وتساعد على تجنب الاخطاء وتذلل الصعوبات المحتمل وقوعها.

وفي هذا الفصل تم التطرق الى الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث: نوع الدراسة، ومنهجها، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات الميدانية وإجراءات التأكد من دقة جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا.

نوع الدراسة

ان تحديد نوع الدراسة يتوقف على طبيعتها وموضوعها لذا كانت الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث إنها تصور لنا واقع الظاهرة المدروسة التي تساهم في تحليل رأس المال الاجتماعي ودوره في الأداء التنظيمي للمنظمات غير الربحية. حيث عرفت الدراسات الوصفية التحليلية "بانها دراسات تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة او موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها" (عبد الباسط.1988:198). ومن اهداف البحوث الوصفية والتي حددتها الخطيب (2016:55) ان البحوث الوصفية تقدم وصف كامل عن الظاهرة موضوع الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. ويُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداماً في البحوث الاجتماعية وأكثرها فعالية في معالجة القضايا الميدانية ، وأكثرها مرونة من حيث جمع المعلومات وتلافي العقبات ويستخدم لاكتشاف ووصف وتحليل المعلومات اعتماداً على الأفراد بصفتهم وحدات للتحليل ، وجمع المعلومات بالإضافة إلى استخدامه لدراسة الجماعات والمنظمات ودراسة التفاعل الاجتماعي وتحويل معلومات الأفراد والجماعات إلى مجاميع ومتوسطات حسابية لتعبر عن الظاهرة بشكل عام بدلاً من تفاصيل حالة الأفراد من خلالها معرفة متغيرات الدراسة في المنظمات غير الربحية واختبار فرضيات الدراسة من خلال بيانات يمكن وصفها وتحليلها (الدبل، 1440: 54). والمنهج الوصفي لا يتوقف عند وصف وجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة، بل إلى استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، حيث يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه (القحطاني وآخرون، 2004: 129).

مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة الحالية على جميع موظفي مجموعة من البنوك التجارية السعودية.

عينة الدراسة

نظراً لاعتبارات الجهد والوقت وعدد موظفي إدارة المخاطر الائتمانية تم اختيار عينة ميسرة بلغ حجمها (33) موظف حيث تم إرسال الرابط الإلكتروني للاستبانة التي أعدتها الباحثة إلى مفردات مجتمع الدراسة، حتى حصلت على (33) من الردود الإلكترونية، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

خصائص عينة الدراسة:

بعد تطبيق الأداة على عينة الدراسة، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، نوع الدوام، سنوات الخبرة، والدخل الشهري)، وتبين الجداول التالية توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة المحددة.

متغيرات الدراسة:

- العمر:

جدول رقم (1-3) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	12	36.4
من 31-40 سنة	13	39.4
من 41-50 سنة	8	24.2
المجموع	33	100%

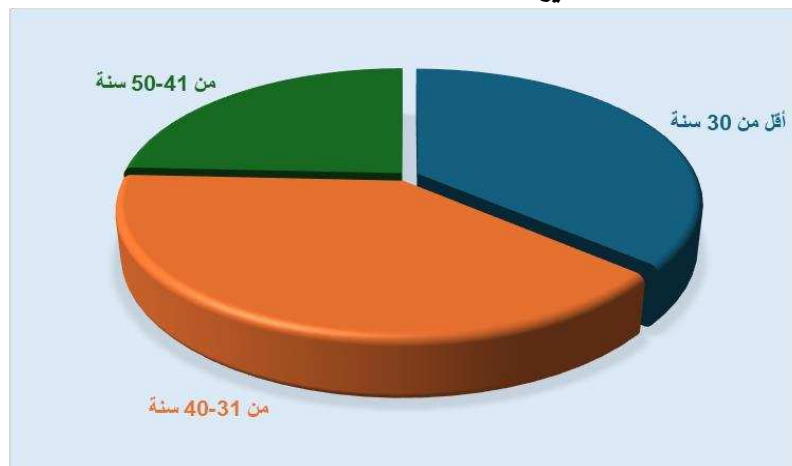
يتضح من الجدول السابق أن (13) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (39.4%)، من الفئة

العمرية من 31-40 سنة، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة، في حين أن (8) من أفراد الدراسة يمثلون

ما نسبته (24.2%) من الفئة العمرية من 41-50 سنة، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1-3)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر



- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2-3) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
3.0	1	دبلوم
72.8	24	جامعي
24.2	8	دراسات عليا
%100	33	المجموع

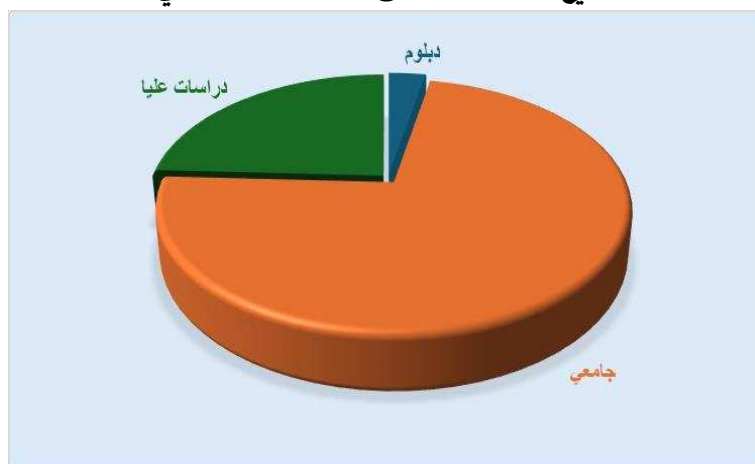
يتضح من الجدول السابق أن (24) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (72.8%)، من حملة

المؤهل الجامعي، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة، في حين أن (1) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته

(3.0%) من حملة مؤهل الدبلوم، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-3)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



- سنوات الخبرة في العمل الحالي:

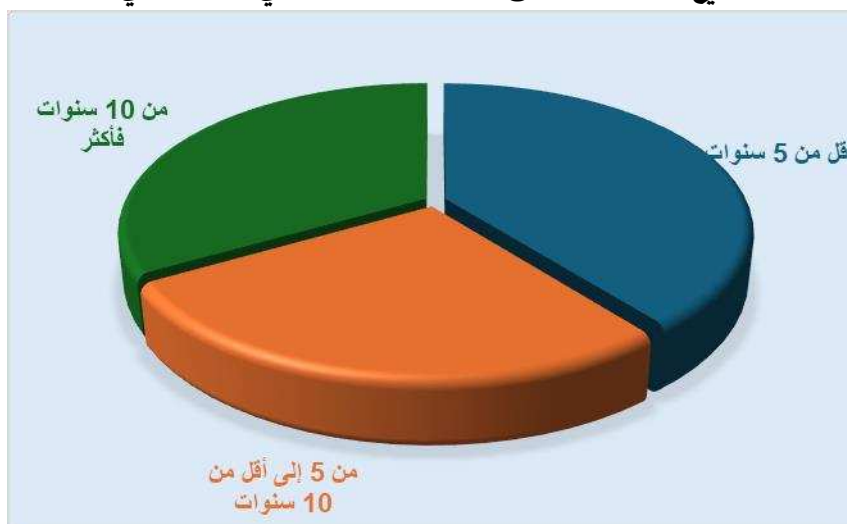
جدول رقم (3-3) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة في العمل الحالي
39.4	13	أقل من 5 سنوات
27.3	9	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
33.3	11	من 10 سنوات فأكثر
%100	33	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن (13) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (39.4%)، من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة، في حين أن (9) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (27.3%) من ذوي الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-3)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة في العمل الحالي



الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية:

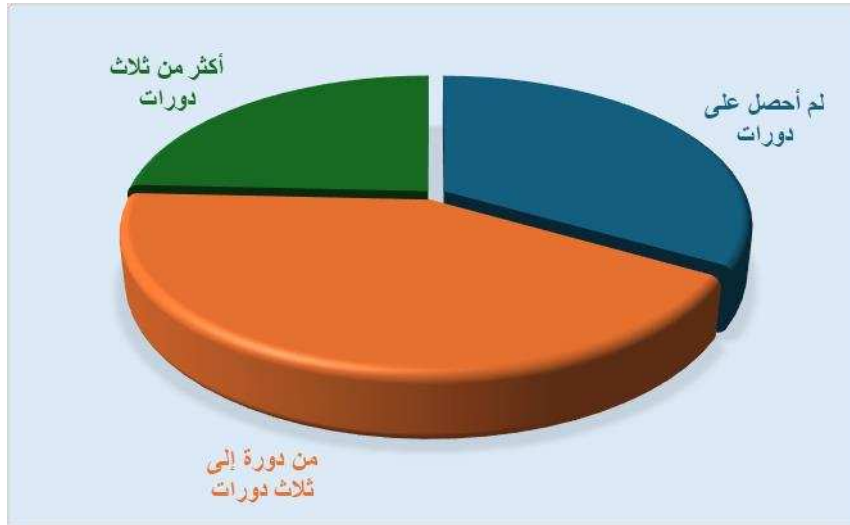
جدول رقم (3-4) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية

النسبة	التكرار	الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية
33.3	11	لم أحصل على دورات
42.5	14	من دورة إلى ثلاث دورات
24.2	8	أكثر من ثلاث دورات
100%	33	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن (14) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (42.5%)، من الحاصلين على دورة إلى ثلاث دورات في مجال المخاطر الائتمانية، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة، في حين أن (8) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (24.2%) من الحاصلين على أكثر من ثلاث دورات في مجال المخاطر الائتمانية، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-4)

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية



أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسة المناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع عن طريق استمارة يجري تعبئتها من المستجيب، والتي صممت بما يتوافق مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) للإجابة على الفقرات. ولتفسير النتائج تم استخدام الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزن للبدايل الموضحة في الجدول التالي ليتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي:

جدول رقم (3-5) تصحيح أداة الدراسة

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
الدرجة	5	4	3	2	1

ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}) \div \text{عدد بدائل الأداة} = (5 - 1) \div 5 = 0.80$$

• لنحصل على التصنيف التالي:

جدول (3-6) توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الدرجة	الحكم
من 1.00 - 1.80	غير موافق بشدة
أكبر من 1.80 - 2.60	غير موافق
أكبر من 2.60 - 3.40	محايد
أكبر من 3.40 - 4.20	موافق
أكبر من 4.20 - 5.00	موافق بشدة

وأداة الاستبانة تكونت من جزئين على النحو التالي:

الجزء الأول: يتعلق ببعض المتغيرات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة من حيث: (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة، ونوع الدوام الوظيفي، والدخل الشهري).

الجزء الثاني: يتكون من (47) عبارة من العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، ومقسمة إلى خمسة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: و يقيس (سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية) ويشتمل على (9) عبارات.

المحور الثاني: و يقيس (أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية) ويشتمل على (9) عبارات.

المحور الثالث: و يقيس (أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية) ويشتمل على (10) عبارات.

المحور الرابع: و يقيس (أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية) ويشتمل على (9) عبارات.
المحور الخامس: و يقيس (مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي) ويشتمل على (10) عبارات.

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

بحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة

بالمحور الذي تنتمي إليه، وهو ما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (3-7) معاملات ارتباط بنود المحور الأول بالمحور

م	فقرات المحور الأول	معامل الارتباط بالمحور
1.	تحديد سقف معين للانتماء	0.374**
2.	تنوع المحفظة الائتمانية	0.328**
3.	التحوط من المخاطر	0.382**
4.	تعديل أسعار الرسوم	0.485**
5.	توفير الضمانات اللازمة	0.753**
6.	مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري	0.720**
7.	تقويم العملاء بشكل مستمر	0.756**
8.	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح	0.598**
9.	التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد	0.571**

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السابق يتضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع

الفقرات المكوّنة للمحور الأول تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

جدول رقم (3-8) معاملات ارتباط بنود المحور الثاني بالمحور

م	فقرات المحور الثاني	معامل الارتباط بالمحور
1.	تحليل البيانات المالية للمقترضين	0.573**
2.	استخدام أدوات التصنيف الائتماني	0.674**
3.	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين	0.427**
4.	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين	0.718**
5.	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر	0.734**
6.	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان	0.792**
7.	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله	0.739**
8.	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل	0.600**

9.	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها	0.591**
----	---	---------

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع

الفقرات المكوّنة للمحور الثاني تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

جدول رقم (3-9) معاملات ارتباط بنود المحور الثالث بالمحور

م	فقرات المحور الثالث	معامل الارتباط بالمحور
1.	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل	0.462**
2.	عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء	0.803**
3.	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقروض المطلوب	0.760**
4.	قلة الزيارات المفاجئة للعميل	0.537**
5.	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل	0.801**
6.	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها	0.754**
7.	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث	0.592**
8.	صعوبة في سداد الديون المستحقة	0.683**
9.	الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها	0.506**
10.	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق	0.688**

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع

الفقرات المكوّنة للمحور الثالث تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

جدول رقم (3-10) معاملات ارتباط بنود المحور الرابع بالمحور

م	فقرات المحور الرابع	معامل الارتباط بالمحور
1.	إعادة هيكلة الديون	0.591**
2.	التفاوض مع العملاء	0.830**
3.	بيع الديون المتعثرة	0.666**
4.	تحصيل الديون بشكل دوري	0.541**
5.	تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع	0.773**
6.	معرفة أسباب التعثر المالي للعميل	0.639**
7.	إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية	0.684**
8.	تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	0.673**
9.	مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد	0.658**

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السابق يتضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع

الفقرات المكوّنة للمحور الرابع تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

جدول رقم (3-11) معاملات ارتباط بنود المحور الخامس بالمحور

م	فقرات المحور الخامس	معامل الارتباط بالمحور
1.	تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله	0.775**
2.	زيادة القدرات الإدارية للمقترض	0.848**
3.	تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة	0.747**
4.	توضيح سياسات اقتراضية سليمة	0.804**
5.	توفير المعلومات الائتمانية اللازمة	0.865**
6.	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح	0.874**
7.	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم	0.858**
8.	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين	0.765**
9.	منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد	0.743**
10.	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها	0.804**

** عبارات دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول السابق يتَّضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01)، وهو ما يوضح أن جميع

الفقرات المكوِّنة للمحور الخامس تتمتع بدرجة صدق كبيرة، تجعلها صالحة للتطبيق الميداني.

ثبات الأداة:

للتحقق من الثَّبات لمفردات استبانة الدراسة وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النَّتائج

كما يوضحها الجدول التَّالي:

جدول (3-12) معاملات ثبات ألفا كرونباخ

معامل الثبات ألفا كرونباخ	عدد البنود	محاور الدراسة
0.719	9	المحور الأول
0.826	9	المحور الثاني
0.855	10	المحور الثالث
0.844	9	المحور الرابع
0.940	10	المحور الخامس
0.927	47	معامل الثبات الكلي

من خلال النَّتائج الموضحة أعلاه يتَّضح أن ثبات محاور الدراسة مرتفع، حيث تراوحت قيمة

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة ما بين (0.719 إلى 0.940)، كما بلغت قيمة معامل

الثبات الكلي (0.927)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

الأساليب الإحصائية

تم في هذه الدراسة استخدام الأساليب الإحصائية التالية للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة،

وحساب صدق وثبات الاداة والإجابة على تساؤلات الدراسة:

✓ التكرارات والنسبة المئوية، للتعرف على خصائص عينة البحث.

- ✓ المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء افراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، وكذلك لترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.
- ✓ الانحراف المعياري (Standard Deviation) وذلك للتعرف على مدى انحراف آراء افراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، حيث يوضح الانحراف المعياري التشتت في آراء أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية.
- ✓ معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لاستخراج ثبات أدوات البحث.
- ✓ حساب قيم معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- ✓ تم استخدام تحليل الانحدار البسيط " Simple Regression Analysis " للتعقب بتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد:

في هذا الفصل عرضُ لنتائج الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحقق من صحة فروضها، باستخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة، وتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها على النحو التالي:

أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما هي سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

للتعرف على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وجاءت النتائج كما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (4-1): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
9	التركيز على إمكانيات العمل وقدرته على السداد	ك	0	0	1	7	25	4.73	0.517	موافق بشدة	1
		%	0.0	0.0	3.0	21.2	75.8				
3	التحوط من المخاطر	ك	0	0	1	12	20	4.58	0.561	موافق بشدة	2
		%	0.0	0.0	3.0	36.4	60.6				
5	توفير الضمانات اللازمة	ك	0	0	1	14	18	4.52	0.566	موافق بشدة	3
		%	0.0	0.0	3.0	42.4	54.5				
8	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح	ك	0	1	1	11	20	4.52	0.712	موافق بشدة	4
		%	0.0	3.0	3.0	33.3	60.6				
1	تحديد سقف معين للائتمان	ك	0	0	2	13	18	4.48	0.619	موافق بشدة	5
		%	0.0	0.0	6.1	39.4	54.5				
2	تنوع المحفظة الائتمانية	ك	0	0	2	13	18	4.48	0.619	موافق بشدة	5م
		%	0.0	0.0	6.1	39.4	54.5				
6		ك	0	1	1	12	19	4.48	0.712		6

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
	مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري	%	57.6	36.4	3.0	3.0	0.0			موافق بشدة	
4	تعديل أسعار الرسوم	ك	14	13	6	0	0	4.24	0.751	موافق بشدة	7
		%	42.4	39.4	18.2	0.0	0.0				
7	تقويم العملاء بشكل مستمر	ك	16	10	6	1	0	4.24	0.867	موافق بشدة	8
		%	48.5	30.3	18.2	3.0	0.0				
المتوسط العام											
								4.47	0.370	موافق بشدة	

*المتوسط الحسابي من (5.00).

بتحليل نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (4.47 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة.

ثانياً: يتبين من الجدول السابق أن هناك توافقاً في آراء أفراد الدراسة نحو سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.24 إلى 4.73)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات الدراسة، والتي توضح أن استجابات أفراد الدراسة نحو سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية تشير إلى (موافق بشدة).

ثالثاً: تم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (9) وهي (التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد)، في المرتبة

(الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.73 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (3) وهي (التحوط من المخاطر)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.58 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (5) وهي (توفير الضمانات اللازمة)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.52 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (8) وهي (معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح)، في المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.52 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (1) وهي (تحديد سقف معين للائتمان) وكذلك العبارة رقم (2) وهي (تنوع المحفظة الائتمانية)، في المرتبة (الخامسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.48 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (6) وهي (مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري)، في المرتبة (السادسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.48 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (4) وهي (تعديل أسعار الرسوم)، في المرتبة (السابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.24 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (7) وهي (تقويم العملاء بشكل مستمر)، في المرتبة (الثامنة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.24 من 5.00).

إجابة السؤال الثاني: ما أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟

للتعرف على أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، تم حساب التكرارات

والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور أساليب وآليات مواجهة مخاطر

الائتمان في البنوك التجارية، وجاءت النتائج كما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (4-2): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك

التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
3	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين	ك	23	9	1	0	0	4.67	0.540	موافق بشدة	1
		%	69.7	27.3	3.0	0.0	0.0				
7	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله	ك	21	9	3	0	0	4.55	0.666	موافق بشدة	2
		%	63.6	27.3	9.1	0.0	0.0				
8	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل	ك	21	10	1	1	0	4.55	0.711	موافق بشدة	3
		%	63.6	30.3	3.0	3.0	0.0				
1	تحليل البيانات المالية للمقترضين	ك	18	14	1	0	0	4.52	0.566	موافق بشدة	4
		%	54.5	42.4	3.0	0.0	0.0				
5	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر	ك	18	11	4	0	0	4.42	0.708	موافق بشدة	5
		%	54.5	33.3	12.1	0.0	0.0				
2	استخدام أدوات التصنيف الائتماني	ك	15	16	2	0	0	4.39	0.609	موافق بشدة	6
		%	45.5	48.5	6.1	0.0	0.0				
9	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها	ك	14	16	3	0	0	4.33	0.645	موافق بشدة	7
		%	42.4	48.5	9.1	0.0	0.0				
6	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان	ك	12	11	9	1	0	4.03	0.883	موافق	8
		%	36.4	33.3	27.3	3.0	0.0				
4	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين	ك	9	5	14	4	1	3.52	1.121	موافق	9
		%	27.3	15.2	42.4	12.1	3.0				
المتوسط العام											
								4.33	0.477	موافق بشدة	

*المتوسط الحسابي من (5.00).

بتحليل نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية (4.33 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة.

ثانياً: يتبين من الجدول السابق أن هناك توافقاً في آراء أفراد الدراسة نحو أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.52 إلى 4.67)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات الدراسة، والتي توضح أن استجابات أفراد الدراسة نحو أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية تشير إلى (موافق/ موافق بشدة).

ثالثاً: تم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (3) وهي (التحقق من السجل الائتماني للمقترضين)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.67 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (7) وهي (سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.55 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (8) وهي (عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.55 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (1) وهي (تحليل البيانات المالية للمقترضين)، في المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.52 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (5) وهي (استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر)، في المرتبة (الخامسة) من

حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.42 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (2) وهي (استخدام أدوات التصنيف الائتماني)، في المرتبة (السادسة) من

حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.39 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (9) وهي (مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها)، في

المرتبة (السابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.33 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (6) وهي (استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان)، في المرتبة

(الثامنة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.03 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (4) وهي (زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين)، في المرتبة (التاسعة)

من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.52 من 5.00).

إجابة السؤال الثالث: ما هي أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

للتعرف على أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، تم حساب التكرارات والنسب

المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك

التجارية، وجاءت النتائج كما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (4-3): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك

التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
7	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث	ك	16	12	5	0	0	4.33	0.736	موافق بشدة	1
		%	48.5	36.4	15.2	0.0	0.0				
9	الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها	ك	14	15	3	1	0	4.27	0.761	موافق بشدة	2
		%	42.4	45.5	9.1	3.0	0.0				
8	صعوبة في سداد الديون المستحقة	ك	14	13	6	0	0	4.24	0.751	موافق بشدة	3
		%	42.4	39.4	18.2	0.0	0.0				
6	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها	ك	15	12	3	3	0	4.18	0.950	موافق	4
		%	45.5	36.4	9.1	9.1	0.0				
1	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل	ك	15	10	5	3	0	4.12	0.992	موافق	5
		%	45.5	30.3	15.2	9.1	0.0				
3	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعقدة للقرض المطلوب	ك	14	12	3	3	1	4.06	1.088	موافق	6
		%	42.4	36.4	9.1	9.1	3.0				
10	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق	ك	13	11	5	2	2	3.94	1.171	موافق	7
		%	39.4	33.3	15.2	6.1	6.1				
2	عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء	ك	12	11	5	4	1	3.88	1.139	موافق	8
		%	36.4	33.3	15.2	12.1	3.0				
5	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل	ك	9	10	7	5	2	3.58	1.226	موافق	9
		%	27.3	30.3	21.2	15.2	6.1				
4	قلة الزيارات المفاجئة للعميل	ك	9	5	14	4	1	3.52	1.121	موافق	10
		%	27.3	15.2	42.4	12.1	3.0				
المتوسط العام											
موافق		0.664	4.01								

*المتوسط الحسابي من (5.00).

بتحليل نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين على أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية (4.01 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق) في أداة الدراسة.

ثانياً: يتبين من الجدول السابق أن هناك توافقاً في آراء أفراد الدراسة نحو أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.52 إلى 4.33)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات الدراسة، والتي توضح أن استجابات أفراد الدراسة نحو أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية تشير إلى (موافق / موافق بشدة).

ثالثاً: تم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (7) وهي (الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.33 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (9) وهي (الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.27 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (8) وهي (صعوبة في سداد الديون المستحقة)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.24 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (6) وهي (عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها)، في

المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.18 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (1) وهي (عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل)، في المرتبة

(الخامسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.12 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (3) وهي (عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقرض المطلوب)، في

المرتبة (السادسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.06 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (10) وهي (تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق)، في المرتبة

(السابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.94 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (2) وهي (عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء)،

في المرتبة (الثامنة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.88 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (5) وهي (طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل)، في المرتبة

(التاسعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.58 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (4) وهي (قلة الزيارات المفاجئة للعميل)، في المرتبة (العاشرة) من حيث

الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.52 من 5.00).

إجابة السؤال الرابع: ما هي أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

للتعرف على أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، وجاءت النتائج كما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (4-4): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	إعادة هيكلة الديون	ك	25	7	1	0	0	4.73	0.517	موافق بشدة	1
		%	75.8	21.2	3.0	0.0	0.0				
6	معرفة أسباب التعثر المالي للعميل	ك	22	11	0	0	0	4.67	0.479	موافق بشدة	
		%	66.7	33.3	0.0	0.0	0.0				
8	تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	ك	23	8	1	1	0	4.61	0.704	موافق بشدة	
		%	69.7	24.2	3.0	3.0	0.0				
9	مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد	ك	19	14	0	0	0	4.58	0.502	موافق بشدة	
		%	57.6	42.4	0.0	0.0	0.0				
7	إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية	ك	17	16	0	0	0	4.52	0.508	موافق بشدة	
		%	51.5	48.5	0.0	0.0	0.0				
2	التفاوض مع العملاء	ك	20	10	2	1	0	4.48	0.755	موافق بشدة	
		%	60.6	30.3	6.1	3.0	0.0				
4	تحصيل الديون بشكل دوري	ك	13	16	4	0	0	4.27	0.674	موافق بشدة	
		%	39.4	48.5	12.1	0.0	0.0				
5	تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع	ك	13	17	1	2	0	4.24	0.792	موافق بشدة	
		%	39.4	51.5	3.0	6.1	0.0				
3	بيع الديون المتعثرة	ك	10	11	12	0	0	3.94	0.827	موافق	
		%	30.3	33.3	36.4	0.0	0.0				
المتوسط العام											
موافق بشدة			0.435	4.45							

*المتوسط الحسابي من (5.00).

بتحليل نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية (4.45 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة.

ثانياً: يتبين من الجدول السابق أن هناك توافقاً في آراء أفراد الدراسة نحو أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.94 إلى 4.73)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات الدراسة، والتي توضح أن استجابات أفراد الدراسة نحو أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية تشير إلى (موافق/ موافق بشدة).

ثالثاً: تم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (1) وهي (إعادة هيكلة الديون)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.73 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (6) وهي (معرفة أسباب التعثر المالي للعميل)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.67 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (8) وهي (تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.61 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (9) وهي (مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد)، في المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.58 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (7) وهي (إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية)، في المرتبة (الخامسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.52 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (2) وهي (التفاوض مع العملاء)، في المرتبة (السادسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.48 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (4) وهي (تحصيل الديون بشكل دوري)، في المرتبة (السابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.27 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (5) وهي (تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع)، في المرتبة (الثامنة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.24 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (3) وهي (بيع الديون المتعثرة)، في المرتبة (التاسعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.94 من 5.00).

إجابة السؤال الخامس: ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي؟

للتعرف على مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، تم حساب

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور مدى مساهمة إدارة المخاطر

الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، وجاءت النتائج كما يوضحه الجداول التالية:

جدول رقم (4-5): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من

ظاهرة التعثر المالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
9	منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد	ك	24	9	0	0	0	4.73	0.452	موافق بشدة	1
		%	72.7	27.3	0.0	0.0	0.0				
4	توضيح سياسات اقتراضية سليمة	ك	21	12	0	0	0	4.64	0.489	موافق بشدة	2
		%	63.6	36.4	0.0	0.0	0.0				
5	توفير المعلومات الائتمانية اللازمة	ك	21	11	1	0	0	4.61	0.556	موافق بشدة	3
		%	63.6	33.3	3.0	0.0	0.0				
8	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين	ك	21	11	1	0	0	4.61	0.556	موافق بشدة	3م
		%	63.6	33.3	3.0	0.0	0.0				
1	تقديم معلومات صحيحة عن العمل والمشروع المراد تمويله	ك	19	14	0	0	0	4.58	0.502	موافق بشدة	4
		%	57.6	42.4	0.0	0.0	0.0				
3	تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة	ك	19	14	0	0	0	4.58	0.502	موافق بشدة	4م
		%	57.6	42.4	0.0	0.0	0.0				
10	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها	ك	20	12	1	0	0	4.58	0.561	موافق بشدة	5
		%	60.6	36.4	3.0	0.0	0.0				
7	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم	ك	19	13	1	0	0	4.55	0.564	موافق بشدة	6
		%	57.6	39.4	3.0	0.0	0.0				
6	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح	ك	18	12	3	0	0	4.45	0.666	موافق بشدة	7
		%	54.5	36.4	9.1	0.0	0.0				
2	زيادة القدرات الإدارية للمقترض	ك	18	11	4	0	0	4.42	0.708	موافق بشدة	8
		%	54.5	33.3	12.1	0.0	0.0				
المتوسط العام											

*المتوسط الحسابي من (5.00).

بتحليل نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

أولاً: أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي (4.57 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة.

ثانياً: يتبين من الجدول السابق أن هناك توافقاً في آراء أفراد الدراسة نحو مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.42 إلى 4.73)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات الدراسة، والتي توضح أن استجابات أفراد الدراسة نحو مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي تشير إلى (موافق بشدة).

ثالثاً: تم ترتيب هذه العبارات حسب متوسطات الموافقة على النحو التالي:

جاءت العبارة رقم (9) وهي (منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد)، في المرتبة (الأولى) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.73 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (4) وهي (توضيح سياسات اقتراضية سليمة)، في المرتبة (الثانية) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.64 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (5) وهي (توفير المعلومات الائتمانية اللازمة) والعبارة رقم (8) والتي تنص على (التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين)، في المرتبة (الثالثة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.61 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (1) وهي (تقديم معلومات صحيحة عن العمل والمشروع المراد تمويله)

والعبارة رقم (3) ونصها (تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة)، في

المرتبة (الرابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.58 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (10) وهي (توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة

من طرفها)، في المرتبة (الخامسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.58 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (7) وهي (تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم)، في

المرتبة (السادسة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.55 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (6) وهي (تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح)، في المرتبة

(السابعة) من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.45 من 5.00).

جاءت العبارة رقم (2) وهي (زيادة القدرات الإدارية للمقترض)، في المرتبة (الثامنة) من حيث

الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (4.42 من 5.00).

ثانياً: التحقق من صحة فروض الدراسة:

التحقق من صحة الفرض الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية

على التعثر المالي.

للتحقق من صحة ذلك الفرض والتعرف على ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ

بالمخاطر الائتمانية على التعثر المالي، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple

Regression Analysis) وذلك من خلال التعرف على نسبة التباين المفسرة (R-Square) بهدف معرفة

تأثير متغير التنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر المالي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول

التالي:

الجدول (4-6) نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لمعرفة أثر التنبؤ بالمخاطر الائتمانية

على التعثر المالي

النموذج	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المصحح (R ² -)	قيمة F	مستوى الدلالة
الثابت التنبؤ بالمخاطر الائتمانية	التعثر المالي	الانحدار	1.208	1	1.208	0.492	0.242	0.239	21.900	*0.019 دالة
		البواقي	12.908	31	0.416					
		المجموع	14.115	32						

من الجدول السابق نلاحظ بأن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R

قد بلغ (0.492) بينما بلغ معامل التحديد R² (0.242) في حين كان معامل التحديد المصحح R²-

(0.239) مما يعني بأن المتغير المستقل (التنبؤ بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر (24%) من

التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (76%) يعزى إلى عوامل أخرى .

كما يلاحظ في الجدول السابق بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق قيمة F ، حيث تبين أن قيمة مستوى الدلالة (0.019)، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية .

التحقق من صحة الفرض الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

للتحقق من صحة ذلك الفرض والتعرف على ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) وذلك من خلال التعرف على نسبة التباين المفسرة (R-Square) بهدف معرفة تأثير متغير متابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4-7) نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لمعرفة أثر متابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي

النموذج	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المصحح (R ² -)	قيمة F	مستوى الدلالة
الثابت متابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية	التعثر المالي	الانحدار	1.570	1	1.570	0.534	0.285	0.283	34.881	0.008*
		البواقي	12.545	31	0.405					
	المجموع		14.115	32						

من الجدول السابق نلاحظ بأن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R

قد بلغ (0.534) بينما بلغ معامل التحديد R² (0.285) في حين كان معامل التحديد المصحح R²-

(0.283) مما يعني بأن المتغير المستقل (متابعة ومعالجة بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر

(29%) من التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (71%) يعزى إلى عوامل أخرى .

كما يلاحظ في الجدول السابق بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله

على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق قيمة F ، حيث تبين أن قيمة مستوى الدلالة (0.008)،

مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص على: ما هي سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في

البنوك التجارية؟

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، كما بينت نتائج الدراسة أن أكثر هذه السياسات التي يتم اتباعها في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية تتمثل في التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد، والتحوط من المخاطر، وكذلك توفير الضمانات اللازمة، بالإضافة إلى معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح، وتشير تلك النتيجة أهمية هذه السياسات ودورها الإيجابي في الحد من المشكلات المالية التي قد يتعرض لها البنوك التجارية، كما أن سياسات إدارة المخاطر الائتمانية من العوامل الأساسية التي تعتمد عليها البنوك التجارية للحفاظ على استقرارها المالي وضمان استمراريتها. نظراً لأنها تساعد البنوك في تقييم قدرة العملاء على السداد، مما يقلل من احتمالية التعثر في السداد أو القروض المعدومة، وكذلك فإنه يمكن من خلال التوازن بين العوائد والمخاطر، أن تضمن هذه السياسات استدامة العمليات المالية وتقليل التقلبات في الأداء المالي، كما تفرض الجهات الرقابية مثل البنوك المركزية معايير صارمة لإدارة المخاطر، واتباع السياسات الملائمة يضمن التوافق مع هذه اللوائح، والخلاصة فإن سياسات إدارة المخاطر الائتمانية تُعد أداة استراتيجية لحماية البنك من أي مخاطر مالية محتملة، وتمكينه من تحقيق النمو المستدام ضمن بيئة مصرفية متقلبة ومعقدة بشكل كبير.

واتفقت تلك النتيجة إلى دراسة (بودور، 2019) التي توصلت إلى أهمية إدارة المخاطر ودورها

الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: ما هي أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان

في البنوك التجارية؟

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية أن أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية تتمثل في التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وسلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله، وكذلك عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية للمقترضين، وتشير تلك النتيجة إلى ضرورة وأهمية هذه الأساليب والآليات التي تعزز من قدرة البنك في مواجهة مخاطر الائتمان، نظراً لكونها تساعد بدرجة كبيرة في تقليل احتمالية عدم السداد أو التعثر من قبل بعض العملاء، مما يخفف من الأثر المالي السلبي على البنك، ويقوي من مكانته ويزيد من قدرته التنافسية بين البنوك التجارية الأخرى، وكذلك تساعد تلك الأساليب والاستراتيجيات في زيادة قدرة البنك على تحمل ومواجهة مخاطر الإفلاس أو التصفية، كما أن الإدارة السليمة للمخاطر تبعث على الاطمئنان لدى الجهات الممولة والمودعين وكافة الأطراف المستفيدة، ومن ثم فإن هذه الأساليب والآليات تخفف من مخاطر الائتمان بدرجة كبيرة بشكل عام في البنوك التجارية.

وافقت تلك النتيجة مع دراسة (الشويطر، 2019) التي أشارت إلى تبني استراتيجيات لجذب

المزيد من الودائع ذات التكلفة المتدنية على أساس منافسة سعرية وغير سعرية لتعزيز قدرتها على

الإقراض وبالتالي تعظيم الربحية والأداء المالي للمصارف التجارية.

مناقشة نتائج السؤال الثالث والذي ينص على: ما هي أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في

البنوك التجارية؟

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين على أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، كما تبين أن أكثر هذه الأسباب التي من الممكن أن تسبب التعثر المالي هو الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث، والخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها، وأيضاً صعوبة في سداد الديون المستحقة، وعدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها، وكذلك عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل، بالإضافة إلى عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقروض المطلوب، ويتضح من تلك النتيجة أن هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى التعثر المالي من وجهة نظر العاملين في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، وتتنوع هذه الأسباب ما بين الأسباب الداخلية بالبنك والأسباب الخارجية المتعلقة بالبيئة المحيط، وأسباب أخرى قد ترتبط بعوامل أخرى ليس للبنك علاقة بها، ومن ذلك الأزمات الاقتصادية العالمية التي قد تحدث، والتي من شأنها أن تضعف من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، وأيضاً فإن هذه الأسباب التي قد تؤدي إلى التعثر المالي قد تنتج عن ضعف في التخطيط المالي، أو إساءة استخدام القروض، أو عدم وجود موازنة بين الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامات بسبب دخله المحدود أو تاريخه الائتماني الغير مشجع على اقراضه أو التعامل معه، وكذلك فإن من أسباب التعثر المالي للبنوك أيضاً توجيه الأموال إلى أنشطة غير منتجة أو غير مخطط لها بشكل واضح وسليم من البداية مما يؤدي إلى فشل هذه الأنشطة وعدم قدرة أصحابها على سداد التزاماتهم المالية أمام البنوك التجارية.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة (Nyarko-Baas,2018) التي توصلت إلى وجود أثر سلبي

للقروض المتعثرة على الربحية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك.

مناقشة نتائج السؤال الرابع والذي ينص على: ما هي أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك

التجارية؟

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر هذه الأساليب هو إعادة هيكلة الديون، ومعرفة أسباب التعثر المالي للعميل، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد، وإعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية، وتشير تلك النتيجة إلى ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات والأساليب التي من شأنها أن تساعد في معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية وتخفيف آثاره السلبية، ويظهر من تلك النتيجة أهمية إعادة هيكلة الديون حتى يتوفر لدى البنك الفرصة الكافية لسداد هذه الديون وفق جدول زمني محدد، وكذلك ضرورة معرفة أسباب التعثر المالي للعميل وفهم هذه الأسباب ومحاولة وضع الحلول الملائمة للتغلب على مشكلات التعثر المالي، كما أنه عند معالجة حالات التعثر المالي بكفاءة وفاعلية فإنه يمكن تقليل حجم الديون المعدومة والخسائر المحتملة، مما يحافظ على سلامة المركز المالي للبنك، وكذلك يمكن للبنك الحد من القروض المتعثرة الأمر الذي يعزز من قدرته على تحقيق الأرباح والاستمرار في تقديم خدماته المالية للمجتمع، بالإضافة إلى تقليل نسب القروض الرديئة، مما يحسن من تصنيف البنك الائتماني أمام الجهات الرقابية والمستثمرين، ومن الجدير بالذكر أنه كلما كانت البنوك قوية ومستقرة،

كان ذلك أفضل للاقتصاد الوطني، حيث أن تعثر البنوك التجارية مالياً يؤثر بالسلب على جميع الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة (الصيعري، 2017) التي أشارت إلى أهمية مواكبة كل ما يُستجد من معايير المراجعة الدولية، ومعايير بازل للرقابة البنكية، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية المُخصصة عن الحوكمة وأهميتها في بناء أطر قوية للحد من مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بما فيها المخاطر الائتمانية؛ بهدف تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، ومراقبي مؤسسة النقد في مراقبة المخاطر الائتمانية وتقويمها بالأساليب المهنية، والحد من تأثيرها السلبي في أعمال البنك وعمالته.

مناقشة نتائج السؤال الخامس والذي ينص على: ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية

في الحد من ظاهرة التعثر المالي ؟

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، كما أوضحت الدراسة أن أكثر هذه المساهمات يتمثل في منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد، وتوضيح سياسات اقتراضية سليمة، وكذلك توفير المعلومات الائتمانية اللازمة، والتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين، بالإضافة إلى تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله، وتشير تلك النتيجة إلى أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، نظراً لأن إدارة المخاطر الائتمانية من أبرز الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها البنوك التجارية للتغلب على التعثر المالي والحد من مشكلاته وآثاره السلبية، حيث تسهم بشكل مباشر في تقليل فرص تعثر العملاء عن سداد التزاماتهم المالية، وتحسين جودة المحفظة الائتمانية، كما تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بدراسة دقيقة للقدرة المالية للعميل، وسجله الائتماني، ومصادر دخله، قبل

منحه أي تسهيلات، وهذا التحليل يساعد على منح القروض للعملاء القادرين فعلاً على السداد، مما يقلل من احتمالية التعثر، كما يتم وضع سياسات وإجراءات واضحة لمنح الائتمان، مثل تحديد سقفوف ائتمانية مناسبة، وفترات سداد مدروسة، وضمانات كافية، حيث تضمن هذه السياسات أن لا يتحمل العملاء أعباء تفوق قدراتهم المالية، وبالتالي تضعف قدراتهم على السداد ويحدث التعثر المالي، كما ترصد إدارة المخاطر الأداء المالي للعملاء بعد منح التمويل، ويمكنها من خلال ذلك التنبؤ بالتعثر المالي، وهذا التتبع يمكن البنك من اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث مشكلة التعثر المالية وتفاقمها.

وافقت تلك النتيجة مع دراسة (الصيعري، 2017) التي توصلت إلى حرص البنوك السعودية على تطبيق متطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وقيامهم بإصدار لائحة للحوكمة على غرارها. كما أظهرت إدراك آليات الحوكمة لدورها في الحد من المخاطر الائتمانية.

وكذلك اتفقت مع دراسة (Samuel, 2018) التي توصلت إلى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض) تعد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية وأيضاً تحتاج إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل بنوكها لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى ضائقة مالية.

كما اتفقت مع دراسة (Ndoka & Islami, 2016) التي أشارت إلى مساهمة عوامل

مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الألباني وإيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة

مناقشة نتائج الفرض الأول والذي ينص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر

الائتمانية على التعثر المالي.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر

المالي، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R

قد بلغ (0.492) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.242) في حين كان معامل التحديد المصحح R^2

(0.239) مما يعني بأن المتغير المستقل (التنبؤ بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر (24%) من

التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (76%) يعزى إلى عوامل أخرى، وتعزو الباحثة تلك

النتيجة إلى أن القدرة على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية تسهم بشكل فعال في تفسير حالات التعثر المالي

لدى العملاء، بالإضافة إلى أهمية تبني النماذج الإحصائية والمقاييس الكمية لتقدير درجة المخاطر

المرتبطة بالعملاء قبل منحهم الائتمان. فكلما ارتفعت درجة المخاطر الائتمانية المتوقعة، زاد احتمال

تعرض العميل للتعثر المالي. وبالتالي، فإن البنوك التجارية التي تطبق آليات دقيقة في التنبؤ بالمخاطر

تكون أكثر قدرة على إدارة محافظها الائتمانية بفعالية، مما يقلل من معدلات التعثر ويعزز الاستقرار

المالي للبنوك التجارية.

واتفقت تلك النتيجة مع دراسة (عبدالرحمن، 2018) التي توصلت إلى توافق مؤسسة النقد

السعودي بالإضافة إلى عقد مزيد من البرامج والدورات التدريبية لزيادة وعي موظفي البنوك بالحوكمة

ودورها للحد من المخاطر، وأيضاً فاعلية دور أعضاء مجلس الإدارة وجعل لهم صفة رقابية مثل

مراجعته للسياسات الائتمانية، وكذلك تقوية وتفعيل دور المراجع الداخلي مع الحفاظ على الدور القوي

التي تلعبه مؤسسة النقد والتأكد من عدم منح البنوك التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز 25% من

مجموع احتياطات البنك ورأس ماله المدفوع، الأمر الذي عزز من قدرة البنوك السعودية على مواجهة

الأزمات المالية وعدم الوقوع في الإفلاس الذي طالب البنوك العالمية.

مناقشة نتائج الفرض الثاني والذي ينص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة

ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

بينت نتائج الدراسة أن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد

بلغ (0.534) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.285) في حين كان معامل التحديد المصحح R^{2-}

(0.283) مما يعني بأن المتغير المستقل (متابعة ومعالجة بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر

(29%) من التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (71%) يعزى إلى عوامل أخرى، وتفسر

الباحثة تلك النتيجة بأن متابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية تمثل عاملاً مؤثراً بدرجة كبيرة في مستوى

التعثر المالي، ويعني ذلك أن البنوك التجارية التي تولي اهتماماً أكبر لمراقبة المخاطر الائتمانية وتقوم

باتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة عند الحاجة، تكون أقل عرضة للتعثر المالي، ويؤكد ذلك أهمية تبني

أنظمة فعالة لإدارة المخاطر ضمن سياسات الائتمان للحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل الخسائر

المحتملة.

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (النويران، 2021) التي أوصت بضرورة زيادة اهتمام البنوك

السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغييرات

المستمرة في البيئة المصرفية.

الفصل الخامس

خلاصة نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: خلاصة نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بخصائص أفراد الدراسة:

- تبين أن (13) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (39.4%)، من الفئة العمرية من 31-40 سنة، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة.
- تبين أن (24) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (72.8%)، من حملة المؤهل الجامعي، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة.
- تبين أن (13) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (39.4%)، من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، وهم الفئة الأكبر في أفراد الدراسة.
- تبين أن (14) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (42.5%)، من الحاصلين على دورة إلى ثلاث دورات في مجال المخاطر الائتمانية.

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما هي سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

تبين أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (4.47 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وأن أهم هذه السياسات ما يلي:

- التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد

- التحوط من المخاطر

- توفير الضمانات اللازمة

- معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح

إجابة السؤال الثاني: ما أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟

تبين أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية (4.33 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وأنهم هذه الأساليب والآليات ما يلي:

- التحقق من السجل الائتماني للمقترضين

- سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله

- عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل

- تحليل البيانات المالية للمقترضين

إجابة السؤال الثالث: ما هي أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين على أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية (4.01 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق) في أداة الدراسة، وأن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث

- الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها

- صعوبة في سداد الديون المستحقة

- عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها

إجابة السؤال الرابع: ما هي أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية؟

تبين أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية (4.45 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وأن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- إعادة هيكلة الديون

- معرفة أسباب التعثر المالي للعميل

- تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد

إجابة السؤال الخامس: ما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر

المالي؟

تبين أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية موافقين بشدة على مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على عبارات محور مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي (4.57 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي توضح أن درجة الموافقة تشير إلى (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وأهم هذه المساهمات ما يلي:

- منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد
- توضيح سياسات اقتراضية سليمة
- توفير المعلومات الائتمانية اللازمة
- التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين

التحقق من صحة الفرض الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية

على التعثر المالي.

تبين أن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.492) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.242) في حين كان معامل التحديد المصحح R^2 (0.239) مما يعني بأن المتغير المستقل (التنبؤ بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر (24%) من التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (76%) يعزى إلى عوامل أخرى

التحقق من صحة الفرض الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر

الائتمانية على التعثر المالي.

تبين أن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.534) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.285) في حين كان معامل التحديد المصحح R^2 (0.283) مما يعني بأن المتغير المستقل (متابعة ومعالجة بالمخاطر الائتمانية) استطاع ان يفسر (29%) من التغيرات الحاصلة في (التعثر المالي) والباقي (71%) يعزى إلى عوامل أخرى

ثانياً: توصيات الدراسة

- ضرورة توفير المعلومات اللازمة عن إمكانيات العميل وقدرته على السداد وفقاً للجدول الزمني المخطط له.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسهم في التحوط من المخاطر الائتمانية قبل حدوثها والحد من آثارها في حال وقوعها.
- ضرورة التحقق من السجل الائتماني للمقترضين والتأكد من قدراتهم المالية على السداد.
- ضرورة اتخاذ قرار منح الائتمان بعد دراسة جيدة لأوضاع المقترضين والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله.
- ضرورة الاهتمام بشكل كبير بالضمانات المقدمة وتقديرها بشكل واقعي وتحقيق مصلحة البنوك التجارية بما يجنبها من الوقوع في مخاطر الائتمان.
- ضرورة معرفة أسباب التعثر المالي للعميل ودراسة هذه الأسباب لوضع الحلول الملائمة لها.
- ضرورة تعزيز الرقابة الداخلية بالبنوك وتنفيذ مهام إدارة مخاطر الائتمان.
- منح القروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة المالية على سداد هذه القروض في مواعيدها وعدم التأخير في سدادها مما يعرض البنوك إلى مخاطر الائتمان.
- ضرورة التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المقترضين والوقوف على وضعهم المالي بشكل واضح ودقيق.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو بكر، عيد؛ السبفو، وليد (2010). إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار اليازوري.
- أبو عليم، علاء عايد (2018). أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2007-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان: الأردن.
- باشي، إيمان؛ غالي، كريمة (2017). أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- بلعوز، بن علي (2013). إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- بو زيان، الكاملة (2015). تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خيضر، الجزائر.
- بودو، أيوب (2019). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8مايو، الجزائر.
- بوعبدلي، أحلام (2015). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراته، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- الجعارات، خالد جمال (2017). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص175.
- حورية، قبالي (2014). إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة دفا تر اقتصادية، المجلد (5)، العدد (1).
- الزعبي، علي عدنان (2019). تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان: الأردن.

زيد، أيمن (2013). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية، القرض الشعبي الجزائري، المجموعة العربية المصرفية، الجزائر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية.

الشويطر، أنس محمد (2019). أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان: الأردن.

الصائغ، ناصر (2018). الائتمان المصرفي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

صحراوي، إيمان (2016). إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (227)، العدد (16).

الصيغري، شروق بنت صالح (2017). دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.

الظاهر، خالد خليل (٢٠٠٧م). مقدمه في التأمينات والضمان الاجتماعي. (الطبعة الاولى). السعودية، مكتبه القانون والاقتصاد.

عادل، هبال (2018). أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (1).

عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم . (2018). دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد (9)، العدد (3).

عثمان، محمد داوود (2008). أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

العروسي، قرين زهرة (2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، المسيلة، الجزائر.

العروسي، قرين زهرة، رابح، بوقرة (2020). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البلدية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية.

عزيزة، بن سميحة (2011). إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، العلوم الإنسانية، المجلد (405)، العدد (22).

عطية، نجم علي (2005). القروض والتسهيلات المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة، مجلة المال والتجارة، العدد (12).

العناني، أحمد؛ الرفاعي، غالب عوض (2002). سلامة الائتمان ونظم المعلومات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 2002.

فاروق، فخاري؛ يحيى، سعيدي (2019). أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الائتماني على مستوى البنوك، دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (15)، العدد (25).

قناوي، عزت ملكوت (2007). مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (314)، العدد (98).

محمد، النعمة أميرة (2011). استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد (58)، العدد الأول.

مسموح، ضياء الدين حيدر (2015). قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مطر، محمد (2016). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة 4، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

المملوك، أنس هشام (2014). مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

النويران، ثامر علي (2021). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي " دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية"، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة شقراء، المجلد (5)، العدد (2).

هزابة، أحلام (2016). دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

وطار، حكيم (2016). دور استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي بنك الخليج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ndoka, S., & Islami, M. (2016). The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015. European Journal of Sustainable Development. 5,3, p445.

Nyarko-Bassi, M. (2018). Effects of non-performing loans on the profitability of commercial banks-A case of some selected banks on the Ghana stock exchange. Global journal of management and business research. 18,2, p7-10.

patwary, M., & Tasneem, N. (2019) impact of non-performing loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to 2017. global journal of management and business research.

Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs. 5,2, p.15-17.

Samuel, Olawale Luqman, THE EFFECT OF CREDIT RISK ON THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN NIGERIA, Olabisi Onabanjo University.

الملاحق

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

المكرم/هـ: وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: " أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية "، وهي إحدى متطلبات الحصول على درجة الماجستير .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

وعليه تأمل الباحثة التفضل باستقطاع جزء من وقتكم الثمين للمشاركة بتعبئة استبانة الدراسة، حيث إن مشاركتكم ستسهم في إنجاز البحث بشفافية وموضوعية، علماً أنه سيتم التعامل مع البيانات بسرية تامة وبما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي.

مع خالص الدعاء بأن يكون التوفيق حليفكم دائماً، والله يراكم

الباحثة

القسم الأول: البيانات الأولية.

العمر:

- () أقل من 30 سنة
() من 31-40 سنة
() من 41-50 سنة
() من 51 سنة فأكثر

المؤهل العلمي:

- () ثانوي
() جامعي
() أخرى
() دبلوم
() دراسات عليا

سنوات الخبرة في العمل الحالي:

- () أقل من 5 سنوات
() من 5 إلى أقل من 10 سنوات
() من 10 سنوات فأكثر

الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية:

- () لم أحصل على دورات
() أكثر من ثلاث دورات
() من دورة إلى ثلاث دورات

القسم الثاني: محاور الاستبانة:

المحور الأول: سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.

م	العبارة	مدى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تحديد سقف معين للائتمان				
2	تنويع المحفظة الائتمانية				
3	التحوط من المخاطر				
4	تعديل أسعار الرسوم				
5	توفير الضمانات اللازمة				
6	مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري				
7	تقويم العملاء بشكل مستمر				
8	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح				
9	التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد				

المحور الثاني: أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

م	العبارة	مدى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تحليل البيانات المالية للمقترضين				
2	استخدام أدوات التصنيف الائتماني				
3	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين				
4	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين				
5	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر				
6	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان				
7	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله				
8	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل				
9	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها				

المحور الثالث: أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية.

م	العبارة	مدى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل.				
2	عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء				
3	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقروض المطلوب.				
4	قلة الزيارات المفاجئة للعميل				
5	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل				

					6	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها.
					7	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث
					8	صعوبة في سداد الديون المستحقة
					9	الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها
					10	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق

المحور الرابع: أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية.

م	العبارة	مدى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	إعادة هيكلة الديون				
2	التفاوض مع العملاء				
3	بيع الديون المتعثرة				
4	تحصيل الديون بشكل دوري				
5	تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع				
6	معرفة أسباب التعثر المالي للعميل				
7	إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية				
8	تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر				
9	مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد				

المحور الخامس: مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي.

م	العبارة	مدى الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله.				
2	زيادة القدرات الإدارية للمقترض.				
3	تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة.				
4	توضيح سياسات اقتراضية سليمة.				
5	توفير المعلومات الائتمانية اللازمة				

					6	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح.
					7	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم.
					8	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين.
					9	منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد
					10	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها.

الموضوع: تسهيل مهمة الباحثة:



طلب تطبيق بحث علمي

اسم الطالب: اميره محمد الوهبي

رقم الطالب الجامعي: 243001591

حالة الطالب الأكاديمية: مستمر

تاريخ القبول/فصل القبول: 25-09-2024

الجنسية: المملكة العربية السعودية

رقم الهوية/ الإقامة/ جواز السفر: 1038877799

تفيد إدارة القبول والتسجيل وشؤون الطلاب بأن الطالب الموضحة بياناته أعلاه هو أحد الطلاب الملتحقين ببرنامج ماجستير إدارة المخاطر بجامعة ميدأوشن. براء التكرم بالموافقة له على تطبيق بحثه العلمي بالمؤسسة لديكم.

وقد أُعطيت له هذه الإفادة بناءً على طلبه لتقديمها إلى من يهمه الأمر دون أدنى مسؤولية على الجامعة.



التاريخ
09-07-2025

مدير القبول والتسجيل

أحمد سعيد الحزلي



Midocean university, 8764+CH9 Matelec street, BP 684 Moroni, RP 98123 Moroni, Comoros
www.midocean.edu.km

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
0.719	0.718	9

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
9	0.834	0.826

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	0.857	0.855

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
9	0.851	0.844

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	0.941	0.940

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
47	0.927

Inter-Item Correlation Matrix

سياسات إدارة المخاطر الاقتصادية في البنوك التجارية	التركيز على إمكانات العمل وقدرته على المدا	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح	تقديم العملاء بشكل مستمر	مراقبة الأداء الاقتصادي للعامل بشكل دوري	توفير الضمانات اللازمة	تعديل أسعار الرسوم	التحوط من المخاطر	تنوع المحفظة الاقتصادية	تحديد سقف معين للانتماء	
0.374	-0.062	-0.088	0.007	-0.054	0.157	0.075	0.341	0.673	1.000	تحديد سقف معين للانتماء
0.328	0.036	-0.159	-0.051	-0.125	0.068	0.143	0.251	1.000	0.673	تنوع المحفظة الاقتصادية
0.382	0.020	0.251	0.025	-0.095	0.218	0.103	1.000	0.251	0.341	التحوط من المخاطر
0.485	0.015	0.285	0.195	0.182	0.285	1.000	0.103	0.143	0.075	تعديل أسعار الرسوم
0.753	0.602	0.251	0.629	0.601	1.000	0.285	0.218	0.068	0.157	توفير الضمانات اللازمة
0.720	0.625	0.539	0.765	1.000	0.601	0.182	-0.095	-0.125	-0.054	مراقبة الأداء الاقتصادي للعامل بشكل دوري
0.756	0.501	0.500	1.000	0.765	0.629	0.195	0.025	-0.051	0.007	تقديم العملاء بشكل مستمر
0.598	0.224	1.000	0.500	0.539	0.251	0.285	0.251	-0.159	-0.088	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح
0.571	1.000	0.224	0.501	0.625	0.602	0.015	0.020	0.036	-0.062	التركيز على إمكانات العمل وقدرته على المدا
1.000	0.571	0.598	0.756	0.720	0.753	0.485	0.382	0.328	0.374	سياسات إدارة المخاطر الاقتصادية في البنوك التجارية

Inter-Item Correlation Matrix

أساليب وأليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين	استخدام أدوات التصنيف الائتماني	تحليل البيانات المالية للمقترضين	
0.573	0.285	0.290	0.392	0.280	0.451	0.209	0.477	0.299	1.000	تحليل البيانات المالية للمقترضين
0.674	0.291	0.498	0.532	0.326	0.325	0.334	0.601	1.000	0.299	استخدام أدوات التصنيف الائتماني
0.427	0.149	0.325	0.261	0.022	0.136	0.034	1.000	0.601	0.477	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين
0.718	0.489	0.146	0.491	0.678	0.385	1.000	0.034	0.334	0.209	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين
0.734	0.364	0.519	0.422	0.678	1.000	0.385	0.136	0.325	0.451	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر
0.792	0.365	0.371	0.609	1.000	0.678	0.678	0.022	0.326	0.280	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان
0.739	0.291	0.342	1.000	0.609	0.422	0.491	0.261	0.532	0.392	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله
0.600	0.204	1.000	0.342	0.371	0.519	0.146	0.325	0.498	0.290	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل
0.591	1.000	0.204	0.291	0.365	0.364	0.489	0.149	0.291	0.285	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها
1.000	0.591	0.600	0.739	0.792	0.734	0.718	0.427	0.674	0.573	أساليب وأليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

Inter-Item Correlation Matrix

أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق	الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها	صعوبة في سداد الديون المستحقة	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل	قلة الزيارات المفاجئة للعميل	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعقدة للقرض المطلوب	عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل	
0.462	0.249	-0.211	0.211	0.242	0.407	0.301	0.083	0.282	0.400	1.000	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل
0.803	0.463	0.183	0.547	0.385	0.656	0.566	0.417	0.586	1.000	0.400	عدم صحة تقارير معاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء
0.760	0.616	0.470	0.326	0.286	0.563	0.629	0.153	1.000	0.586	0.282	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعقدة للقرض المطلوب
0.537	0.120	0.160	0.441	0.467	0.320	0.391	1.000	0.153	0.417	0.083	قلة الزيارات المفاجئة للعميل
0.801	0.591	0.530	0.556	0.266	0.337	1.000	0.391	0.629	0.566	0.301	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل
0.754	0.488	0.188	0.505	0.581	1.000	0.337	0.320	0.563	0.656	0.407	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها
0.592	0.205	0.223	0.528	1.000	0.581	0.266	0.467	0.286	0.385	0.242	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث
0.683	0.159	0.482	1.000	0.528	0.505	0.556	0.441	0.326	0.547	0.211	صعوبة في سداد الديون المستحقة
0.506	0.475	1.000	0.482	0.223	0.188	0.530	0.160	0.470	0.183	-0.211	خسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها
0.688	1.000	0.475	0.159	0.205	0.488	0.591	0.120	0.616	0.463	0.249	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق
1.000	0.688	0.506	0.683	0.592	0.754	0.801	0.537	0.760	0.803	0.462	أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية

Inter-Item Correlation Matrix

إعادة هيكلة الديون	التفاوض مع العملاء	بيع الديون المتعثرة	تحصيل الديون بشكل دوري	تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع	معرفة أسباب التعثر المالي للعميل	إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية	تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد	أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية
إعادة هيكلة الديون	1.000	0.590	0.253	0.130	0.396	0.505	0.314	0.211	0.383
التفاوض مع العملاء	0.590	1.000	0.449	0.346	0.581	0.548	0.470	0.605	0.395
بيع الديون المتعثرة	0.253	0.449	1.000	0.311	0.453	0.184	0.375	0.387	0.388
تحصيل الديون بشكل دوري	0.130	0.346	0.311	1.000	0.575	0.097	0.216	0.233	0.168
تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع	0.396	0.581	0.453	0.575	1.000	0.385	0.457	0.345	0.346
معرفة أسباب التعثر المالي للعميل	0.505	0.548	0.184	0.097	0.385	1.000	0.600	0.432	0.434
إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية	0.314	0.470	0.375	0.216	0.457	0.600	1.000	0.323	0.639
تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	0.211	0.605	0.387	0.233	0.345	0.432	0.323	1.000	0.485
مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد	0.383	0.395	0.388	0.168	0.346	0.434	0.639	0.485	1.000
أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية	0.591	0.830	0.666	0.541	0.773	0.639	0.684	0.673	0.658

Inter-Item Correlation Matrix

مدى مساهمة إدارة المخاطر الاقتصادية في الحد من ظاهرة التعثر المالي	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها	منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح	توفير المعلومات الاقتصادية اللازمة	توضيح سياسات اقتراضية سليمة	تحليل مخاطر الاقتصاد بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة	زيادة القدرات الإدارية للمقترض	تقديم معلومات صحيحة عن العمل والمشروع المراد تمويله	تقديم معلومات صحيحة عن العمل والمشروع المراد تمويله
0.775	0.562	0.576	0.615	0.622	0.595	0.503	0.498	0.628	0.698	1.000	تقديم معلومات صحيحة عن العمل والمشروع المراد تمويله
0.848	0.625	0.567	0.438	0.654	0.904	0.676	0.640	0.522	1.000	0.698	زيادة القدرات الإدارية للمقترض
0.747	0.451	0.576	0.727	0.512	0.595	0.615	0.498	1.000	0.522	0.628	تحليل مخاطر الاقتصاد بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة
0.804	0.674	0.527	0.492	0.742	0.620	0.837	1.000	0.498	0.640	0.498	توضيح سياسات اقتراضية سليمة
0.865	0.650	0.554	0.595	0.807	0.753	1.000	0.837	0.615	0.676	0.503	توفير المعلومات الاقتصادية اللازمة
0.874	0.700	0.528	0.584	0.651	1.000	0.753	0.620	0.595	0.904	0.595	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح
0.858	0.755	0.601	0.607	1.000	0.651	0.807	0.742	0.512	0.654	0.622	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم
0.765	0.550	0.678	1.000	0.607	0.584	0.595	0.492	0.727	0.438	0.615	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين
0.743	0.515	1.000	0.678	0.601	0.528	0.554	0.527	0.576	0.567	0.576	منح قروض لأشخاص مؤهلين لديهم القدرة والكفاءة في السداد
0.804	1.000	0.515	0.550	0.755	0.700	0.650	0.674	0.451	0.625	0.562	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها
1.000	0.804	0.743	0.765	0.858	0.874	0.865	0.804	0.747	0.848	0.775	مدى مساهمة إدارة المخاطر الاقتصادية في الحد من ظاهرة التعثر المالي

Frequency Table

العمر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.4	36.4	36.4	12	أقل من 30 سنة	Valid
75.8	39.4	39.4	13	من 31-40 سنة	
100.0	24.2	24.2	8	من 41-50 سنة	
	100.0	100.0	33	Total	

المؤهل العلمي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	دبلوم	Valid
75.8	72.7	72.7	24	جامعي	
100.0	24.2	24.2	8	دراسات عليا	
	100.0	100.0	33	Total	

سنوات الخبرة في العمل الحالي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.4	39.4	39.4	13	أقل من 5 سنوات	Valid
66.7	27.3	27.3	9	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
100.0	33.3	33.3	11	من 10 سنوات فأكثر	
	100.0	100.0	33	Total	

الدورات التدريبية في مجال المخاطر الائتمانية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
33.3	33.3	33.3	11	لم أحصل على دورات	Valid
75.8	42.4	42.4	14	من دورة إلى ثلاث دورات	
100.0	24.2	24.2	8	أكثر من ثلاث دورات	
	100.0	100.0	33	Total	

Frequency Table

تحديد سقف معين للائتمان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	محايد	Valid
45.5	39.4	39.4	13	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تنوع المحفظة الائتمانية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	محايد	Valid
45.5	39.4	39.4	13	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

التحوط من المخاطر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
39.4	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	60.6	60.6	20	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تعديل أسعار الرسوم

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.2	18.2	18.2	6	محايد	Valid
57.6	39.4	39.4	13	موافق	
100.0	42.4	42.4	14	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

توفير الضمانات اللازمة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
45.5	42.4	42.4	14	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
6.1	3.0	3.0	1	محايد	
42.4	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	57.6	57.6	19	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تقويم العملاء بشكل مستمر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
21.2	18.2	18.2	6	محايد	
51.5	30.3	30.3	10	موافق	
100.0	48.5	48.5	16	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
6.1	3.0	3.0	1	محايد	
39.4	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	60.6	60.6	20	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
24.2	21.2	21.2	7	موافق	
100.0	75.8	75.8	25	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تحليل البيانات المالية للمقترضين

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
45.5	42.4	42.4	14	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

استخدام أدوات التصنيف الائتماني

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	محايد	Valid
54.5	48.5	48.5	16	موافق	
100.0	45.5	45.5	15	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

التحقق من السجل الائتماني للمقترضين

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
30.3	27.3	27.3	9	موافق	
100.0	69.7	69.7	23	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق بشدة	Valid
15.2	12.1	12.1	4	غير موافق	
57.6	42.4	42.4	14	محايد	
72.7	15.2	15.2	5	موافق	
100.0	27.3	27.3	9	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.1	12.1	12.1	4	محايد	Valid
45.5	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
30.3	27.3	27.3	9	محايد	
63.6	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	36.4	36.4	12	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.1	9.1	9.1	3	محايد	Valid
36.4	27.3	27.3	9	موافق	
100.0	63.6	63.6	21	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
6.1	3.0	3.0	1	محايد	
36.4	30.3	30.3	10	موافق	
100.0	63.6	63.6	21	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.1	9.1	9.1	3	محايد	Valid
57.6	48.5	48.5	16	موافق	
100.0	42.4	42.4	14	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.1	9.1	9.1	3	غير موافق	Valid
24.2	15.2	15.2	5	محايد	
54.5	30.3	30.3	10	موافق	
100.0	45.5	45.5	15	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق بشدة	Valid
15.2	12.1	12.1	4	غير موافق	
30.3	15.2	15.2	5	محايد	
63.6	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	36.4	36.4	12	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعقدة للقرض المطلوب

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق بشدة	Valid
12.1	9.1	9.1	3	غير موافق	
21.2	9.1	9.1	3	محايد	
57.6	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	42.4	42.4	14	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

قلة الزيارات المفاجئة للعميل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق بشدة	Valid
15.2	12.1	12.1	4	غير موافق	
57.6	42.4	42.4	14	محايد	
72.7	15.2	15.2	5	موافق	
100.0	27.3	27.3	9	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	غير موافق بشدة	Valid
21.2	15.2	15.2	5	غير موافق	
42.4	21.2	21.2	7	محايد	
72.7	30.3	30.3	10	موافق	
100.0	27.3	27.3	9	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.1	9.1	9.1	3	غير موافق	Valid
18.2	9.1	9.1	3	محايد	
54.5	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	45.5	45.5	15	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

الآزمات الاقتصادية التي قد تحدث

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15.2	15.2	15.2	5	محايد	Valid
51.5	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	48.5	48.5	16	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

صعوبة في سداد الديون المستحقة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.2	18.2	18.2	6	محايد	Valid
57.6	39.4	39.4	13	موافق	
100.0	42.4	42.4	14	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
12.1	9.1	9.1	3	محايد	
57.6	45.5	45.5	15	موافق	
100.0	42.4	42.4	14	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	غير موافق بشدة	Valid
12.1	6.1	6.1	2	غير موافق	
27.3	15.2	15.2	5	محايد	
60.6	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	39.4	39.4	13	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

إعادة هيكلة الديون

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
24.2	21.2	21.2	7	موافق	
100.0	75.8	75.8	25	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

التفاوض مع العملاء

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
9.1	6.1	6.1	2	محايد	
39.4	30.3	30.3	10	موافق	
100.0	60.6	60.6	20	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

بيع الديون المتعثرة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.4	36.4	36.4	12	محايد	Valid
69.7	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	30.3	30.3	10	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تحصيل الديون بشكل دوري

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.1	12.1	12.1	4	محايد	Valid
60.6	48.5	48.5	16	موافق	
100.0	39.4	39.4	13	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6.1	6.1	6.1	2	غير موافق	Valid
9.1	3.0	3.0	1	محايد	
60.6	51.5	51.5	17	موافق	
100.0	39.4	39.4	13	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

معرفة أسباب التعثر المالي للعميل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
33.3	33.3	33.3	11	موافق	Valid
100.0	66.7	66.7	22	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
48.5	48.5	48.5	16	موافق	Valid
100.0	51.5	51.5	17	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	غير موافق	Valid
6.1	3.0	3.0	1	محايد	
30.3	24.2	24.2	8	موافق	
100.0	69.7	69.7	23	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
42.4	42.4	42.4	14	موافق	Valid
100.0	57.6	57.6	19	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
42.4	42.4	42.4	14	موافق	Valid
100.0	57.6	57.6	19	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

زيادة القدرات الإدارية للمقترض

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.1	12.1	12.1	4	محايد	Valid
45.5	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
42.4	42.4	42.4	14	موافق	Valid
100.0	57.6	57.6	19	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

توضيح سياسات اقتراضية سليمة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.4	36.4	36.4	12	موافق	Valid
100.0	63.6	63.6	21	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

توفير المعلومات الائتمانية اللازمة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
36.4	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	63.6	63.6	21	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.1	9.1	9.1	3	محايد	Valid
45.5	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	54.5	54.5	18	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
42.4	39.4	39.4	13	موافق	
100.0	57.6	57.6	19	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
36.4	33.3	33.3	11	موافق	
100.0	63.6	63.6	21	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.3	27.3	27.3	9	موافق	Valid
100.0	72.7	72.7	24	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	1	محايد	Valid
39.4	36.4	36.4	12	موافق	
100.0	60.6	60.6	20	موافق بشدة	
	100.0	100.0	33	Total	

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.619	4.48	5	3	33	تحديد سقف معين للانتماء
0.619	4.48	5	3	33	تنويع المحفظة الائتمانية
0.561	4.58	5	3	33	التحوط من المخاطر
0.751	4.24	5	3	33	تعديل أسعار الرسوم
0.566	4.52	5	3	33	توفير الضمانات اللازمة
0.712	4.48	5	2	33	مراقبة الأداء الائتماني للعملاء بشكل دوري
0.867	4.24	5	2	33	تقديم العملاء بشكل مستمر
0.712	4.52	5	2	33	معرفة نوع النشاط الذي يتم تمويله بوضوح
0.517	4.73	5	3	33	التركيز على إمكانات العميل وقدرته على السداد
				33	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.566	4.52	5	3	33	تحليل البيانات المالية للمقترضين
0.609	4.39	5	3	33	استخدام أدوات التصنيف الائتماني
0.540	4.67	5	3	33	التحقق من السجل الائتماني للمقترضين
1.121	3.52	5	1	33	زيارات ميدانية لتقييم وضع المقترضين
0.708	4.42	5	3	33	استخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر
0.883	4.03	5	2	33	استخدام نماذج رياضية لتقييم مخاطر الائتمان
0.666	4.55	5	3	33	سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعماله في الغرض الذي تم منحه من أجله
0.711	4.55	5	2	33	عدم تجاوز السقف الممنوح للعميل
0.645	4.33	5	3	33	مراقبة الأحوال الاقتصادية المحيطة والعوامل المؤثرة فيها
				33	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.992	4.12	5	2	33	عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل
1.139	3.88	5	1	33	عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك لنشاط العملاء
1.088	4.06	5	1	33	عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقرض المطلوب
1.121	3.52	5	1	33	قلة الزيارات المفاجئة للعميل
1.226	3.58	5	1	33	طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل
0.950	4.18	5	2	33	عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها
0.736	4.33	5	3	33	الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث
0.751	4.24	5	3	33	صعوبة في سداد الديون المستحقة
0.761	4.27	5	2	33	الخسائر المتتالية في الأعمال التي يتم تمويلها
1.171	3.94	5	1	33	تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل دقيق
				33	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.517	4.73	5	3	33	إعادة هيكلة الديون
0.755	4.48	5	2	33	التفاوض مع العملاء
0.827	3.94	5	3	33	بيع الديون المتعثرة
0.674	4.27	5	3	33	تحصيل الديون بشكل دوري
0.792	4.24	5	2	33	تسوية الديون وتجنب الخسائر المتوقعة بالقدر المستطاع
0.479	4.67	5	4	33	معرفة أسباب التعثر المالي للعميل
0.508	4.52	5	4	33	إعداد البيانات اللازمة حول العميل المشكوك في قدراته الائتمانية
0.704	4.61	5	2	33	تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
0.502	4.58	5	4	33	مراجعة أداء المقترضين الحاليين لمعرفة مدى قدرتهم على السداد
				33	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.502	4.58	5	4	33	تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله
0.708	4.42	5	3	33	زيادة القدرات الإدارية للمقترض
0.502	4.58	5	4	33	تحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة
0.489	4.64	5	4	33	توضيح سياسات اقتراضية سليمة
0.556	4.61	5	3	33	توفير المعلومات الائتمانية اللازمة
0.666	4.45	5	3	33	تقدير الاحتياجات المالية للمقترضين بدقة ووضوح
0.564	4.55	5	3	33	تقدير الضمانات المقدمة من قبل المقترضين بشكل سليم
0.556	4.61	5	3	33	التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين
0.452	4.73	5	4	33	منح قروض لأشخاص مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة في السداد
0.561	4.58	5	3	33	توضيح السياسات اللازمة للبنوك لمتابعة المشروعات الممولة من طرفها
				33	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.36984	4.4747	5.00	3.56	33	سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية
0.47668	4.3300	5.00	3.56	33	أساليب وآليات مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية
0.66415	4.0121	5.00	2.80	33	أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي في البنوك التجارية
0.43522	4.4478	5.00	3.33	33	أساليب معالجة التعثر المالي في البنوك التجارية
0.45158	4.5727	5.00	3.70	33	مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر المالي
				33	Valid N (listwise)

Regression

Variables Entered/Removed^a

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter		التنبؤ بالمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ^b	1

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.64527	0.239	0.242	.492 ^a	1

a. Predictors: (Constant), التجارية التنبؤ بالمخاطر الائتمانية في البنوك

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.019 ^b	21.900	1.208	1	1.208	Regression	1
		0.416	31	12.908	Residual	
			32	14.115	Total	

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

b. Predictors: (Constant), البنوك التجارية سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.239	1.200		1.385	1.662	(Constant)	1
0.099	1.703	0.292	0.308	0.525	سياسات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية	

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

Regression

Variables Entered/Removed^a

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter		متابعة ومعالجة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ^b	1

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.63614	0.283	0.285	.534 ^a	1

a. Predictors: (Constant), الائتمان في البنوك التجارية أساليب وآليات مواجهة مخاطر

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.008 ^b	34.881	1.570	1	1.570	Regression	1
		0.405	31	12.545	Residual	
			32	14.115	Total	

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

b. Predictors: (Constant), البنوك التجارية متابعة ومعالجة مخاطر الائتمان في,

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.061	1.946		1.027	2.000	(Constant)	1
0.058	1.970	0.334	0.236	0.465	متابعة ومعالجة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية	

a. Dependent Variable: التعثر المالي في البنوك التجارية

Abstract

This study aims to examine the impact of implementing credit risk management policies on reducing financial default in commercial banks. It seeks to understand the credit risk management policies adopted by commercial banks, identify the methods and mechanisms used to address credit risks, and explore the causes of financial default within these institutions. Additionally, the study investigates the approaches employed to address financial default and assesses the extent to which credit risk management contributes to mitigating this phenomenon.

The study adopts a descriptive-analytical methodology and utilizes a questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire was distributed to a random sample drawn from employees of a group of Saudi commercial banks. A total of 33 valid responses were obtained and subsequently analyzed, with hypotheses tested using the SPSS software.

The findings indicate that participants working in credit risk management strongly agree with the credit risk management policies implemented in commercial banks. The most commonly used method for addressing credit risks is verifying borrowers' credit histories. The study identifies economic crises and successive losses in financed businesses as the primary causes of financial default. In contrast, the most effective strategies for overcoming these challenges include debt restructuring, identifying the reasons behind the client's financial difficulties, and enhancing internal control and risk management processes.

Moreover, the study confirms the role of credit risk management in reducing the incidence of financial default. It also reveals a statistically significant impact of credit risk prediction and follow-up/remediation strategies on financial default.

The study concludes with several recommendations aimed at enhancing the implementation of credit risk management policies to help mitigate financial default in commercial banks.

Keywords: Risk Management, Risk Management Policies, Commercial Banks, Financial Default.

Midocean University
College of Management
Department / Major

Master's in Risk Management



The Impact of Implementing Credit Risk Management Policies on Reducing Financial Default in Commercial Banks in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by

Student: Amirah Mohammed Al-Wuhaibi

Supervised by

Dr. Al-Faisal Abdulhamid

Dr. Fayez Ali Jarad

Academic Year

1446 AH / 2025 AD